احمد طلعت

مستقبل الاقتصاد العربي

مقدمة للأستاذ الكبير

ناصر الدين النشاشيبي

احمد طلعت
دبلوم معهد العلوم السياسية
بجامعة باريس

مستقبل الاقتصاد العربي

Ce que sera notre économie Arabe

Par: Ahmed TALAAT

... إن نصف الإحتياطى المحقق من البترول فى العالم يرقد تحت أرض المنطقة العربية ، فنحن أقوياء ... أقوياء ليس فى علو صوتنا حين نولول ... وإنما أقوياء حين نهدأ ... وحين نحسب بالأرقام مدى قدرتنا على العمل ...

الرئيس جمال عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة

اهداء ...

كان صديقا وفياً لكل من عرفه ،
وكان أخا مخلصاً لكل من أحبه . . .

وكان فى ميدان السياسة والرأى ،
رائداً . . وبطـــلا . . وشهيداً . . .

وكانت تربطنا محبة أبقى من الموت ،
وتجمعنا أخوة أخلد من الحياة . . .

وكانت بغتـــة اليوم المشئوم . . .
ووضعت رصاصة غادرة فاجرة ، نهاية
الحياة الحرة . . والوطنية الثائرة . . .

وكتب الدم المسفوح سطراً خالداً
على صفحة التضحية فى سبيل الرأى . . .
والواجب .

إلى روح البطـــل الشهيد
أخى : صـــالح بن يوسف

أهدى هذه الصفحات رمز وفاء
لن يضيع مع الأيام .

حمد طلعت

الطريق إلى الوحدة ..!

ناصر الدين النشاشيبي

إن معركتنا السياسية من أجل الوحدة العربية الكبرى ، تسير جنباً إلى جنب مع معركتنا الاقتصادية من أجل حياة أفضل لكل عربي .

وقد خاضت الجمهورية العربية المتحدة ، معركة التصنيع والإنتاج ، بجانب معركتها ضد الاستعمار والاستغلال والعملاء ... إذ لا قيمة لاستقلال لا يسنده اقتصاد قوى بناء ، ولا حياة لحرية لا تعتمد على أسس اقتصادية ثابتة تدعمها وترعاها وتحافظ عليها .

وقد كانت سياسة القاهرة ، منذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ، حتى هذا اليوم ، تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية ، والسوق العربية المشتركة التي فيها العـــزة للعرب والمناعة لحاضرهم ومستقبلهم . ! ففي المؤتمر الاقتصادي العربي الأول بالقاهرة ، ثم في مؤتمر بغداد ، ثم في مؤتمر دمشق ، كان صوت القاهرة ــ دائماً ــ ينادي ــ دون شرط ولا تحفظ ــ إلى قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول العربيه ، وقيام السوق المشتركة الواحدة بين هذه الدول ، لإيمان هذا الصوت ، وتقديره ، بأن الوحدة الاقتصادية هي الجواب الفعال على أية سوق أوروبية مشتركة .. وأن بحث المواضيع الاقتصادية بين الدول العربية يجب أن يجرى على أساس التناسق الاقتصادي .. وعلى أساس التنمية الاقتصادية المشتركة .

وكانت هذه الجمهورية تقول — وبكل اعتزاز — أن التبادل الاقتصادى بين إقليمى الجمهورية قد زاد ثمانية أضعاف عما كان عليه قبل الوحدة ، وأن صادرات الإقليم السورى إلى الإقليم المصرى بلغت عام ١٩٦٠ حوالى ٦١ مليون ليرة سورية بينما بلغت صادرات الإقليم الجنوبى إلى الإقليم الشمالى ٥٢ مليون ليرة فقط .. مما يثبت وجهة نظر الجمهورية من أن كبر الدولة العربية الواحدة لا يؤثر على صغر الدولة العربية الأخرى فى مجال التعاون الاقتصادى . كما كانت هذه الجمهورية تنادى بأن قيام السوق العربية المشتركة هو أكبر ضمان لقيام صناعات قوية فى كل بلد عربى بحيث تستطيع هذه السوق أن تضمن القوة الاستهلاكية لإنتاج تلك الصناعات .

وكان صوت القاهرة الاقتصادى ، ينادى فى سائر المؤتمرات الاقتصادية التى اشتركت فيها القاهرة — ضمن المحيط العربى — بأن على البلاد العربية أن تخلق لنفسها أكثر من بديل واحد لصناعتها بحيث تقوم حياتها الاقتصادية على أكثر من باب واحد أو صناعة واحدة . فقد استعملت بريطانيا مثلا — رؤوس الأموال التى جاءت من مستعمراتها فى إنماء الصناعة فاستطاعت بذلك أن تنمو وتتطور حتى بعد انقطاع تلك الأموال عنها . بينما لم تستفد أسبانيا — مثلا — فى الأموال المتدفقة عليها من مستعمراتها إلا بالإستهلاك المؤقت مما أدى إلى بقائها حيث هى من حيث التطور الاقتصادى .

كان هذا ، وأكثر من هذا ، الضوء الذى سار عليه وفد الجمهورية العربيه المتحدة ، فى جميع المؤتمرات الاقتصادية المعقودة حتى اليوم .

وتجاهل وفد هذه الجمهورية — من أجل الحرص على وحدة الصف العربى — سائر الأصوات الأخرى التى تنادى بمشاريع اقتصادية معاكسة، الخير فيها محدود بفريق لا بالكل ، والفائدة فيها قد تعود على بلد معين ولكنها لا تعود على الأمة العربية كلها .

وسيمضى صوت هذه الجمهورية — قدماً — ينادى بهذه المبادىء الرئيسية الأساسية فى سياسته الاقتصادية ، إذ أن هذا الصوت يردد المبادىء التى آمن بها الشعب العربى وعاش من أجلها . . مبادىء الوحدة السياسية ، والوحدة الاقتصادية ، مادام فى هذه الوحدة ، خلاص هذه الأمة ، وعزتها ، وكرامتها .

وعندما يبادر الصديق العامل ، الأستاذ أحمد طلعت ، فى المساهمة بالكتابة فى هذا الموضوع ، فهو إنما يضع حجراً فى تشييد المبنى الاقتصادى العربى الكبير . . مبنى الوحدة الاقتصادية الكبرى .

والله الموفق إلى مافيه خير العرب . ؟

ناصر الدين النشاشيبى

هذا الكتاب

أمامى وأنا أكتب هذه السطور خريطة اقتصادية للعالم العربى طبعت فى فرنسا ، وصدرت عن رئاسة الجمهورية الفرنسية ضمن سلسلة من الوثائق السياسية والاقتصادية .

وفرنسا — رغم ما بينها وبين العرب من عداوة عميقة الجذور — قد حرصت على إبراز الحقيقة كاملة عن مصادر الثروة فى وطننا العربى ، سواء منها الثروة الطبيعية أو الصناعية على اختلاف وجوهها .

ولعل السبب فى حرص فرنسا على إعطاء هذه الصورة الحقيقية عن اقتصادنا ، هو رغبتها فى أن تلفت أنظار رؤوس الأموال الفرنسية ، ورجال الأعمال الفرنسيين إلى هذه المنطقة الغنية من العالم ، فى محاولة لتعويض ما فوتته عليها هزائمها العسكرية من مغانم اقتصادية فى مستعمراتها .

وأيا كان الدافع الذى حمل فرنسا إلى نشر هذه الخريطة ، فإننى أرى أمامى صورة باسمة مشرقة ، تنبض بالأمل ، وتهتف بالحياة .

صورة وطن واحد يجتمع فيه بترول العراق والجزيرة مع قمح سوريا . وفاكهة لبنان وفلسطين مع كهرباء وحديد أسوان . . وقطن وادى النيل مع مراعى السودان وليبيا . . وغابات مراكش مع فوسفات الجزائر وزيتون تونس .

وعشرات أخرى من حاصلات أخرى ، بعضها تنتجه الأرض ، وبعضها دفين فى باطنها .

وبالرغم من هذه الحاصلات والثروات فإن البلاد العربية مازالت توصف بالتخلف الاقتصادى ومازالت تعتمد على غيرها فى تطوير اقتصادها سواء أكان هذا الإعتماد بمقابل أو بغير مقابل .

ولقد كان التخلف الاقتصادى فيما مضى من أيام الأمة العربية مما يمكن تبريره والإعتذار عنه بطغيان الإستعمار وسيطرته ، تلك السيطرة التى لم تقتصر على الناحية العسكرية وحدها ، بل امتدت إلى اقتصاديات الوطن العربى كله تسخرها وفقا لمشيئة الإستعمار ، وتجعل من خيرات البلد العربى مصدر الثراء والنعيم لحفنة من المستغلين الجشعين الذين يستندون فى جشعهم إلى حراب جنود الإستعمار ، وجدران السجون التى تحجب وراءها كل صوت ينادى بأن خيرات الأرض حق لأصحابها .

[ولكن ...]

ولكن . . . بماذا نبرر اليوم أننا مازلنا فى مرحلة التخلف الاقتصادى بالرغم من أن معظم الدول العربية قد تخلصت من سيطرة الإستعمار ..؟

إذا ألقينا نظرة على اقتصاديات العالم العربى فإننا نجد أن هناك طابع عام يميز الاقتصاد فى سائر البلاد العربية ، الأمر الذى يجعل عندنا نفس المشاكل تقريبا فى جميع البلاد . فاقتصاد هذه البلاد على وجه العموم يتميز بأنه اقتصاد منتج للمواد الأولية سـواء أكانت منتجات زراعية أو معدنيه(١) .

وقد تضافرت قوى الإستعمار الذى ابتليت به هذه البلاد على ابقائها كذلك ، بعيدة عن التصنيع ، وألقت فى روع أبنائها أن بلادهم بلاد زراعية

---

(١) الدكتور مصطفى أبو زيد — المجتمع العربى والقومية العربية ص ٤٨ وما بعدها .

حتى لا تزدهر فيها الصناعة فتظل ابداً سوقا نافقة لتصريف المنتجات الصناعية الأجنبية .

وقد نتج عن تسلط الإستعمار و إصراره على هذه السياسة ، أن تخلفت البلاد العربية فى الصناعة تخلفا كبيرا ، وانخفض الدخل القومى ، ومتوسط الدخل الفردى انخفاضا بالغا عن كثير من البلاد الغربية مما ترتب عليه ضعف القوة الشرائية للأفراد ، وضعف الطلب الكلى فى السوق الداخلية لكل بلد عربى .

ويشاهد فى اقتصاديات البلاد العربية أنها من اقتصاديات المحصول الواحد تعتمدعليه ، أو تعتمد على عدد قليل من المحاصيل تمثل نسبة كبيرة من صادراتها للخارج .

فهل من الغريب بعد ذلك أن تكون البلاد العربية فى حالة تبعية كاملة لبلاد أجنبية . . وأن يكون من السهل على هذه البلاد ضرب الاقتصاد العربى وتحطيمه بمحاربة تصريف المحصول الأساسى . ؟ ؟

لقد كان ذلك بالفعل هو ما حاولته إنجلترا والولايات المتحدة مع الجمهورية العربية المتحدة عقابا لها على سياستها التحررية وإصرارها على التخلص من الإرتباط بالإستعمار .

بقيت ظاهرة أخرى بالغة الأهمية تستلفت نظر الباحث فى إقتصاديات الدول العربية ، تلك الظاهرة هى التفكك وعدم التعاون بين هذه الدول فى الميدان الإقتصادى ، على الرغم من أنها دول متجاورة تربط بينها روابط ثقافية وتاريخية خالدة ، وأن تعاونها الاقتصادى يعود عليها وعلى المنطقة فى مجموعها بالفائدة المحققة (١) .

---

(١) الدكتور محمد إبراهيم غزلان — دراسات فى اقتصاديات المجتمع العربى ص ٦ وما بعدها .

[بين الشك .. واليقين]

وهنا يعرف سؤال آخر طريقه إلى هذه السطور .. لماذا تحرص الدول العربية — أو بعضها على الأقل — على الإحتفاظ بهذا الكيان الاقتصادى المفكك .. ؟ ؟

إنه الشك . أو هى عقدة الشك التى تملأ بعض الرؤوس وتسيطر على الأفئدة ..

إذا جاء الحديث عن الوحدة الاقتصادية ، تصوروا أنها رغبة فى السيطرة ووسيلة إلى سلب ثروة دولة عربية لحساب دولة عربية أخرى .

أنهم فى بعض الدول العربية — مثلا — يخافون على البترول ، ويتوهمون أن كل دعوة إلى الوحدة الاقتصادية تحمل فى طياتها الرغبة والطمع فى الذهب الأسود . !!

ولكن .. لماذا لانخاف نحن هنا — فى الاقليم الجنوبى — على الحديد والصلب وكهرباء أسوان .. ؟

لماذا نتصور أن الدعوة إلى الوحدة هى فى الحقيقة دعوة إلى القوة ، لا إلى السيطرة والجشع .. ؟

أننا نؤمن ، ويؤمن معنا الشعب العربى ، أن الكيان الاقتصادى المتكامل هو درع الأمة العربية وظهيرها فى معاركها مع الاستعمار .

وفى سابقات التاريخ ما يشهد على أن الاقتصاد كان — فى بعض الأحيان — سلاح أمضى وأفتك من أسلحة الحرب والدمار .

ولقد كانت محنة المانيا خلال الحرب العالمية الأولى مثل من أبرز أمثلة التاريخ على أن عجز مواردها الطبيعية عن توفير اكتفائها الذاتى

فى الغذاء كان السبب الرئيسى لهزيمتها بعد نجاح الحلفاء فى منع كل عون يأتيها من الخارج .

ولو كانت المانيا قد استطاعت أن تحقق اكتفاءاً ذاتيا فى الغذاء ، لتغير مجرى الحرب ، وتغير تبعا لذلك مجرى التاريخ . .

الدعوة إلى الوحدة الاقتصادية إذن ليست دعوة إلى السيطرة ، ولكنها دعوة إلى القوة .

والتكامل الاقتصادى ان يكون لفائدة شعب على حساب شعب آخر بل على العكس فإن نتيجته الحتمية هى تقوية الكيان العربى المشترك .

من أجل هذا نؤمن بالوحدة الاقتصادية ونؤمن بأنها الطريق الوحيد ولا طريق سواه أمام الشعب العربى .

وعندما يدور التاريخ وتأخذ طبيعة الحياة مجراها ، لن تبقى عندئذ هواجس الشك ، ولن تعرف همسات الخوف سبيلا إلى قلب الأمة العربية .

القاهرة ١٩٦١ المؤلف

الصفات المشتركة . . ! !

تركز النشاط الإقتصادى فى القطاع الزراعى -
كثافة السكان - البطالة المستترة - انخفاض
نصيب الفرد من الدخل القومى - انخفاض
نصيب الفرد من رأس المال - انخفاض
نصيب الفرد من التجارة الخارجية .

تمتد الدول العربية خلال شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وشبه الجزيرة العربية .

وتضم هذه المجموعة من الدول عدداً من السكان يقرب من ٨٥ مليون نسمة يعيشون فى مساحة تصل بالقريب إلى ١١ مليون كيلو متر مربع ، بمعنى أن متوسط كثافة السكان فى هذه المجموعة من الدول نحو ٨ أفراد للكيلو متر المربع .

على أنه يلاحظ أن الجانب الأكبر من هذه المساحة ليس سوى صحراء جرداء ، وبالتالى فإن كثافة السكان بالنسبة للكيلو متر المربع فى المساحة المزروعة فعلا تزيد عن ذلك بكثير ، فتصل فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة مثلا إلى نحو ٦٥٠ نسمة للكيلو متر المربع .[1]

على أن الدول العربية يمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بالتخلف والانخفاض البالغ فى مستوى المعيشة ونصيب الفرد من الدخل القومى .

على أن هذا الوصف تصحبه صفات أخرى بعضها تعتبر سببا من أسبابه والأخرى نتيجة له .

فتشترك الدول العربية ، كأى دولة متخلفه ، فى أن النشاط الاقتصادى فيها يتركز أساساً فى القطاع الزراعى . فيمكن القول بصفة عامة أن الجانب الأكبر من القوة العاملة فى أى دولة من هذه الدول يقوم بنشاطه فى الانتاج الزراعى .

---

(١) الدكتور محمد إبراهيم غزلان — دراسات فى اقتصاديات المجتمع العربى . ص ٧

والقوة العاملة فى الدولة هى الجانب من سكان تلك الدولة الذى يعرض خدماته الانتاجية فى سوق العمل سواء لحسابه الخاص أو لحساب رب العمل .

وتتميز القوة العاملة فى الدول المتقدمة اقتصاديا بأنها موزعة توزيعاً متناسقا بين القطاعين الزراعى والصناعى وهذا التناسق منعدم فى الدول العربية .

كما تتصف الدول العربية بكثافة شديدة فى السكان فى المنطقة المزروعة ، مما يجعلها خير تطبيق لنظرية «مالتس» فى السكان ، تلك النظرية التى تذهب إلى أن عدد السكان فى الدولة يميل إلى التزايد بنسبة تفوق نسبة تزايد المواد الغذائية .[1]

وعلى ذلك فإذا ظهر لنا أن مستوى المعيشة ، الذى يعيش السكان فى ظله فى لحظة معينه ، مرتفع نسبيا فإن تزايدهم على هذا النحو من شأنه أن يهبط بمستوى المعيشة إلى أن يصل إلى الحد الأدنى . بل أن تزايد السكان لا يتوقف تلقائيا عند هذا الحد وإنما تعمل بعد ذلك عوامل إيجابية على منع هذا التزايد وبالتالى منع انخفاض مستوى المعيشة تحت الحد الأدنى .

هذه الموانع الايجابية كما ذكرها « مالتس » تشمل المجاعات والحروب والأوبئة وغير ذلك من العوامل التى تؤدى إلى تحطيم الفائض من عدد السكان عن القدر الذى يحقق الحد الأدنى لمستوى المعيشة .

ولقد تعرضت هذه النظرية للنقد بسبب عدم انطباقها على حالة السكان فى

(١) الدكتور حسين خلاف — مبادىء الاقتصاد ص ٤٨ وما بعدها

بعض الدول . وقد لوحظ بصفة خاصة أن الدول الأوربية عامة لاتخضع لنظرية « مالتس » إذ هى — من الناحية التاريخية — قد ظلت تتمتع بمستوى معيشة متصاعد منذ الثورة الصناعية .

وهذه الظاهرة يفسرها الاقتصاديون المعاصرون بأنها فشل فى تنبؤات النظرية التى قال بها « مالتس » وعلى ذلك فإن الاقتصاديين المعاصرين لاينظرون إلى نظرية « مالتس » على أنها تفسير عام لأحوال السكان ، بل على أنها نظرية تهتم بحالة خاصة من الحالات التى يمكن أن يمر بها تطور السكان فى الدولة .

على أن الدول العربية هى من أبلغ تطبيقات هذه النظرية إذ يلاحظ أن عدد السكان فى تلك الدول من الكثافة بالنسبة للمواد الانتاجية بحيث يهبط مستوى المعيشة فيها إلى الحد الأدنى أو قريبا من ذلك .

وبالإضافة إلى هذا فإن معدل التزايد الصافى للسكان فى تلك الدول لايزال مرتفعاً بالرغم من هذه الحالة بحيث أن تزايد السكان يضغط بصفة مستمرة على مستوى المعيشة ، ولا يمنع ذلك المستوى من التدهور تحت الحد الأدنى إلا العوائق الإيجابيه التى تكلم عنها « مالتس » .

والسبب فى ارتفاع معدل التزايد الصافى للسكان فى الدول العربية على هذا النحو أن معدل الوفيات فى تلك الدول انخفض انخفاضاً كبيراً فى السنوات الأخيره نتيجة لتحسن وسائل الصحة الوقائية والعلاجية ، بينما لم يصحب هذا الإنخفاض الشديد فى معدل الوفيات ، انخفاض مماثل فى المواليد.

وقد اتسع بذلك الفارق بين المعدلين مما أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة الصافية للسكان .

أما تفسير عدم انخفاض معدل المواليد فلا يمكن أن يتم فى ضوء العوامل الاقتصادية وحدها ، بل أن العوامل التى تحكم السكان فى الدول العربية هى عوامل اجتماعية وثقافية أكثر منها اقتصادية . . ! !

و تتميز الدول العربية بخضوعها لما يسمى بظاهرة البطالة المستترة أو المقنعه .

والبطالة معناها وجود جانب من القوة العاملة يعرض خدماته الانتاجية ولا يجد طلبا كافيا عليها . وتسمى البطالة التى نتكلم عنها بالنسبة للدول العربية مستترة تمييزا لها عن البطالة فى الدول المتقدمة اقتصاديا والتى تكون عادة بطالة ظاهرة .

فالبطالة فى الدول المتقدمة تظهر نتيجة للتقلبات الدورية فى مستوى النشاط الاقتصادى فالدول المتقدمة صناعيا خاضعة لفترات متعاقبة من الرخاء والكساد ، تحدث بشكل دورى ، ويصحب الكساد فى هذه المراحل ظواهر متعددة مثل تدهور الاسعار والانتاج ، ويصحبه بصفة خاصة البطالة على نطاق واسع . على أن البطالة فى هذه الإقتصاديات المتقدمة تتركز أساسا فى القطاع الصناعى ، ويكون مظهرها الرئيسى انقطاع مورد الرزق بالنسبة لجانب من القوة العاملة المستخدمة فى ذلك القطاع .

فالبطالة هنا ظاهرة على خلاف الحال فى الدول العربية التى تكون فيها القوة العاملة فى حالة تشغيل ظاهرى فى الزراعة ، ولو أن الإنتاج الزراعى الذى تحققه فعلا يمكن تحقيقه بقدر أقل من هذه القوة العاملة.

فتشغيل القوة العاملة فى هذه الحالة ليس بكامل طاقتها الانتاجية وإنما تقوم هذه القوة بالعمل فى ظل بطالة جزئية وإن كانت مستترة بسبب التشغيل الظاهرى للقوة العامله .

وهذه البطالة المستترة تختلف عن البطالة التى تتحقق فى الدول المتقدمة من ناحية أنها ليست دوريه ، وإنما توجد بصورة مزمنة ولفترات طويله .

وظاهر أن هذه البطالة تؤدى إلى انخفاض الكفاءة الانتاجية فى القطاع الزراعى ، أى أنها تؤدى إلى انخفاض نصيب الفرد من القوة العاملة من ذلك الانتاج .

ولظاهرة البطالة المستترة هذه أهميتها عند الاتجاه إلى التنمية الاقتصادية فإن الفائض من القوة العاملة يمكن الاعتماد عليه فى مختلف نواحى النشاط الصناعى عند الأخذ بطريق التصنيع .

وتتميز الدول العربية أيضا بانخفاض ظاهر فى نصيب الفرد من الدخل القومى ، وهذه ظاهرة طبيعية فى ضوء الخصائص الأخرى للاقتصاد المتخلف .

على أنه رغم أن هذه الظاهرة يمكن فهمها على هذا النحو إلا أنه من الصعب تفسير انخفاض غلة الوحدة الواحدة [1] من الأرض فى الدول العربية . . . فهذه الدول تستغل أرضها بطريقة الزراعة الكثيفة ، أى بتطبيق وحدات كثيرة من عنصر العمل لإستخلاص أكثر مايمكن من الانتاج الزراعى .

---

(١) الفدان . . . أو الهكتار . . . الخ

وكان المتوقع إذن أن ترتفع حصيلة الوحدة الواحدة من الأرض الزراعية بالمقارنه بالدول المتقدمة إقتصاديا والتى تتبع طريقة الزراعة الكثيفة .

على أن الواقع غير ذلك ، إذ نجد أن إنتاجية الوحدة من الأرض الزراعية فى الدول العربية أقل منها فى الدول المتقدمة ذات الزراعة الكثيفة ، ولو أنها تزيد أحيانا عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة التى تتبع طريقة الزراعة الخفيفة بسبب إتساع رقعة الأراضى الزراعية بها .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة تفسيرات منها أن المستوى الفنى للانتاج الزراعى فى الدول العربية قد يكون أقل منه فى الدول المتقدمة .

ومنها أيضا أن استخدام رأس المال فى الدول المتقدمة قد يكون فى نواح لا يمكن أن يحل منها عنصر العمل محل عنصر رأس المال على النحو المعتاد فى الدول العربية . ومنها أيضا أن جودة الأرض قد تميل فى الدول العربية إلى التوازن عند مستوى منخفض نسبيا بالمقارنة بالدول المتقدمة .

ولعل مرجع ذلك إلى أن أى تحسن فى جودة الأرض - سواء نتيجة لجهود الانسان أو لأسباب طبيعية - يعمل فى الدول المتخلفة على زيادة السكان ، وبالتالى على زيادة تقسيم الأراضى بين هؤلاء السكان ، وزيادة كثافة السكان مما يعمل على استنفاذ قوى الأرض والعودة بإنتاجيتها إلى مستواها المنخفض الأول .

وتتسم إقتصاديات لدول العربية بإنخفاض شديد فى نصيب الفرد من

رأس المال الذى يتعاون معه فى الانتاج . ولما كان رأس المال يتكون نتيجة للادخار والاستثمار، فإن تفسير هذه الظاهرة يكون بالاشارة إلى هذين العاملين.

فبالنسبة للادخار فظاهر أن انخفاض مستوى الدخل القومى فى الدول العربية ليس من شأنه أن يحقق قدرا كبيرا من الادخار . على أنه رغم ذلك ليس من المفهوم لماذا لم يؤد هذا الادخار على قلته إلى تركيم رأس مال طوال السنوات الماضية وبصفة خاصة فى بعض القطاعات من الاقتصاد العربى المتخلف . . !!

والسبب فى ذلك يرجع فى الواقع إلى عملية الاستثمار . فالادخار الذى يتحقق فى الدولة المتخلفة تقوم به عادة طائفه صغيره من السكان هى طائفة ملاك الأراضى الزراعية ، وهؤلاء ليس لديهم ميل كبير للاستثمار خارج القطاع الزراعى .

وقد يرجع ذلك إلى الاهمية التقليدية التى تسبغ على ملكية الاراضى الزراعية ، كما قد يرجع إلى نقص خبرة هؤلاء المدخرين بالاستثمارات الصناعية أو إلى إنعدام طبقة المنظمين التى تعمل على استكشاف فرص الاستثمار وتوجيه أموال الافراد الآخرين اليها .

ويجب أن نلاحظ بصفة خاصة أن من بين العوامل المسئولة عن عجز تركيم رأس المال فى الدول العربية — بصفة خاصة — فى القطاع الصناعى ، تدخل الدول المتقدمة اقتصاديا فى الحالات التى كانت لها فيها سيطرة اقتصادية أو سياسية على الدول الصغيرة لعرقلة تقدمها فى هذا المجال .

ومن أبسط هذه الوسائل وأشدها فاعلية التحكم فى السياسة الجمركية . فقد حدث مثلا فى الاقليم المصرى أن ارتبط بمعاهدات جمركية قيدت

حريته فى تعديل التعريفة الجمركية ، بالشكل الذى يؤدى إلى حماية الصناعات الناشئة فى الفترة السابقة لعام ١٩٣٠ .

وتتميز الدول العربية بإنخفاض ظاهر فى نصيب الفرد من التجارة الخارجية . والسبب فى ذلك أن انخفاض الإنتاج القومى يجعل الفائض من الإنتاج المحلى الذى يمكن استخدامه فى أغراض التصدير للمبادلة بإنتاج الدول الأخرى محصوراً فى حدود ضيقة .

على أنه عندما تقوم الدولة المتخلفة بالمساهمة فى التجارة الخارجية على نطاق محسوس نسبيا فإنها تعانى عادة من ظاهرة أخرى وهى تركيز صادراتها فى المواد الأولية والسلع الزراعية ، بل كثيرا ما تنحصر تلك الصادرات فى سلعة واحدة أساسا كما هو الحال بالنسبة للدول العربية المنتجة للبترول ، وإذا نظرنا خارج الدول العربية فإننا نجد نفس الحالة فى دول أخرى عديدة(١).

والسبب الرئيسى فى خطورة هذه الظاهرة أن أثمان السلع الزراعية والمواد الأولية عامة عرضة لتقلبات عنيفة فى فترات الرخاء وفترات الكساد الاقتصادى بالمقارنة بأثمان السلع المصنوعة التى تستوردها الدول المتخلفة .

فالذى يحدث فى فترات الكساد أن أثمان الصادرات الخاصة بالدول المتخلفة تتدهور تدهوراً عنيفا بالنسبة لأثمان السلع التى تستوردها من الخارج ، وبالتالى تتدهور قدرة تلك الدول على شراء ما تحتاج إليه من واردات .

---

(١) كوبا (السكر) — الملايو (المطاط) — الأرجنتين (اللحوم) .

الاقتصاد العربى بعد الحرب

إنتاج النفط — زيادة الإنتاج الزراعى — الصناعات الجديدة — نزول القطاع العام إلى ميدان الصناعة — الإصلاحات المالية .

تحقق تقدم ملحوظ للإقتصاد العربى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإذا نحن نظرنا إلى المنطقة العربية فى مجموعها جاز لنا القول بأن ارتفاع الدخل القومى قد تجاوز تزايد السكان بصورة واضحة(١) .

غير أن هذا التعميم يخفى وراءه الفوارق الكبيرة بين البلدان المختلفة ، وبين فروع الإقتصاد والفترات المختلفة .

فنجد أن ارتفاع الدخل للفرد الواحد فى فترة مابعد الحرب لم تصحبه دائماً زيادة مقابلة فى الاستهلاك ، كما نجد من ناحية أخرى أن ازدياد ما تقدمه الحكومة فى بعض البلدان من خدمات اجتماعية قد ساهم مساهمة كبرى فى رفع مستوى المعيشة بين جماعات كبيرة من السكان .

وقد ارتفع إنتاج النفط ارتفاعا عظيما فى هذه الفترة ، كما أن الصناعة قد استفادت من تضاؤل المنافسة الخارجية ، واستثمرت أرباح فترة الحرب على نطاق واسع فى صناعات جديدة ، وفى تنمية الصناعات القائمة فعلا . وأدى نشوب حرب كوريا إلى ارتفاع أسعار بعض المواد الخام التى تصدرها البلدان العربية ، وإلى تحسين شروط التبادل التجارى فيها ، وزيادة قيمة صادراتها وتجديد ما لديها من احتياطيات العملة الأجنبية .

وأدى ارتفاع سعر القطن إلى التوسع فى زراعته ، ولكن التوسع فى إنتاج النفط والتعديل الذى طرأ على أسعاره كان أعظم اثراً من كل شىء آخر .

---

(١) التطورات الاقتصادية فى الشرق الاوسط — ملحق التقرير الاقتصادى العالمى

وقد استطاعت بلدان عربية عديدة أن تقدم على تنفيذ مشروعات للإنماء تتجاوز فى ضخامتها كل ما أقدمت عليه فى أى وقت مضى، وخاصة فى الجمهورية العربية المتحدة والكويت والمملكة السعودية والعراق.

وإذا نظرنا إلى المنطقة فى مجموعها وجدنا أن التقدم فى صناعة النفط كان ملحوظا أكثر من التقدم فى أى فرع آخر من فروع الاقتصاد.

ففى فترة ما بعد الحرب احتل نفط البلدان العربية مكانا فى التجارة الدولية إزدادت أهميته يوما بعد يوم، وأصبح يمون أوربا بالقسم الأكبر من استهلاكها.

وقد ارتفع المبلغ الاجمالى المتجمع من الأموال المستثمرة فى صناعة النفط فى البلاد العربية، فى الأملاك والمنشآت والآلات من ألف مليون دولار عام ١٩٤٥ إلى ألفين و ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٤.

وقد قدرت احتياطيات النفط المحققة فى المنطقة كلها بنحو ١٢,٥٠٠ مليون طن مترى، وهو رقم يمثل زيادة قدرها ٢٤٠ ٪ بالنسبة إلى الرقم الخاص بعام ١٩٤٥.

وارتفع إنتاج النفط الخام من حوالى ٣٥ مليون طن مترى إلى نحو ١٣٥ مليون طن.

وكانت معظم صادرات المنطقة من النفط الخام موجهة لبلدان أوربا الغربية، وبلغت نسبتها ٩٥ فى المائة من مجموع واردات هذه البلاد بعد عام ١٩٥٣.

وقد نتج عن النمو المستمر لصناعة النفط فى المنطقة العربية ، وعن التغيرات التى ادخلت على شروط الدفع الواردة فى اتفاقيات الامتياز . نتيجة لزيادة الوعى السياسى فى المنطقـــة ، وما تبع ذلك من الأخذ بمبدأ المساواة فى توزيع الأرباح ، أن ارتفعت إيرادات البلدان المنتجـة للنفط (١).

وقدرت الايرادات المباشرة للبلدان العربية المنتجـة للنفط بنحو ٢٥٠٠ مليون دولار فى الفترة الواقعة بين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ .

وبلغت حصة العراق والكويت والمملكة العربية السعودية من هذا المبلغ ٩٣ ٪ .

ومع أن المبلغ الذى انفق من هذا الدخل على الانماء الاقتصادى كان محدوداً ، إلا أن المبلغ الكلى الذى انفق على هذا الانماء الاقتصادى لم يتوقف عن الازدياد .

وقد بلغ عدد المشتغلين فى صناعة النفط بالشرق العربى عام ١٩٥٤ نحو ١٥٠ ألف عامل وموظف يقابلهم مليون عامل وموظف فى عام ١٩٦٠ (٢).

وقد ظل الانتاج الزراعى فى السنوات التى تلت الحرب مباشرة أقل من مستواه فى السنوات السابقة للحرب ، إلا أن الاتجاه بعد ذلك مال إلى

---

(١) Wells of Power, By Olaf Caroe.

(٢) The Arab Awakening, By G. Antonius.

الصعود ، رغم أن المحاصيل تتقلب تقلبا شديداً فى بعض الدول العربية تبعاً لغزارة الأمطار .

وقد ظلت المحاصيل الزراعية فى مصر وسوريا فى أزدياد مطرد .

وظلت الاتجاهات السائدة فى إنتاج المحاصيل شديدة التباين ، فقد انخفض إنتاج القطن — وهو أهم المحاصيل النقدية — إلى نحو ٧٠ ٪ من متوسطه فى السنوات السابقة للحـــرب ثم تعداه فى السنوات الأخيره بنحو ٢٥ ٪ .

وارتفع إنتاج السكر الخام ارتفاعا سريعا فى كثير من البلدان العربية ، فبلغ الانتاج الحالى منه نحو ١٥٠ ٪ أكثر من مستواه قبل الحرب ونحو ٥٠ ٪ أكثر من مستواه فى السنوات التالية للحرب مباشرة .

وجاءت زيادة الانتاج الزراعى أولا وقبل كل شىء نتيجة لاتساع المساحة المزروعه التى تجاوزت مستواها قبل الحرب بأكثر من ٥٠ ٪ . ويرجع ذلك إلى عوامل منها التوسع فى إستخدام الآلات الزراعية ، ومنها التوسع فى تنظيم الرى وإقامة السدود والقناطر .

وقد بذلت جهود كثيرة ومتزايدة لزيادة الغلة بإستخدام البذور المنتقاه وبتحسين وسائل الزراعة والاكثار من استعمال المبيدات والأسمدة .

وقد ادركت البلدان العربية الحاجة إلى زيادة المنتجات الحيوانية ، وإتجهت الجهود نحو تنميتها(١).

---

(١) مواشى الألبان — الدكتور محمود طلعت

وقد ساعد على ذلك إنخفاض أسعار الحبوب فى السوق العالمية بعد عام ١٩٥٣ ، والارتفاع الملحوظ فى الطلب على المنتجات الحيوانية .

وبالرغم من ازدياد الواردات ، لم يعد استهلاك الأغذية إلى مستواه قبل الحرب إلا حوالى عام ١٩٥٠ . وكان هذا الإستهلاك قد هبط هبوطا قوياً أثناء الحرب ، غير أنه كان هناك بعض التحسن فى النوع ، يدل عليه التحول من الذرة إلى القمح كما يدل عليه الإرتفاع فى استهلاك السكر والفواكه والخضراوات (١).

وقد تزايد الإنتاج الصناعى فى الدول العربية أثناء الحرب العالمية الثانية بما يتجاوز النصف ، ثم ارتفع بنسبة متزايدة بعد ذلك .

من ذلك صناعة تجميع أجزاء السيارات والجرارات ، وأجهزة الراديو ، والثلاجات الكهربائية ، وإطارات السيارات ، وصناعة المواد الكيمائية والطبية ، والأدوات الكهربائية ، وخيوط الحرير الصناعى والبلاستيك ، والمنتجات المعدنية وبناء السفن واصلاحها .

وقد أنشئت أغلب هذه الصناعات فى الجمهورية العربية المتحدة ، أما البلدان العربية الأخرى فقد أنشئت فيها صناعات السلع الاستهلاكية كالمنسوجات وتحضير الأغذية ومواد البناء .

وقد كان النمو الصناعى فى الشرق العربى ثمرة من ثمار النشاط الفردى غير أن الصناعة فى الوقت الحاضر مدينة بالكثير لتشجيع الحكومات

---

(١) مشاكل تنمية الأغذية الزراعية فى الشرق الأدنى — روما ١٩٥٥ ص٤٩ وما بعدها

العربية لها بمختلف الوسائل كالحماية الجمركية وإعفاء المواد الخام والآلات من الرسوم والاعفاء من الضرائب وتوفير الإئتمان بفائدة مخفضة ، وتزويد هذه الصناعات بالعملات الأجنبية اللازمة وتفضيلها على غيرها من الواردات .

ويعود الفضل فى المقام الأول إلى نزول القطاع العام إلى ميدان التنمية الصناعية بما يكفل التمويل المطلوب للمشروعات الكبرى كما حدث فى الجمهورية العربية المتحدة . إذ بلغ رأس مال شركة واحدة هى شركة الحديد والصلب ١٩ مليونا من الجنيهات لم يكن رأس المال الخاص بقادر على تغطيتها وحدة .

وقد ارتفع مستوى الكفاءة الصناعية فى الانتاج الصناعى فى البلاد العربية ارتفاعا عظيما بفضل التوسع فى استثمار الأموال ، واستخدام الآلات الحديثة ، وإزدياد المهارة بين الفنيين والعمال على السواء وتحسين الادارة ، غير أن فروعا كثيرة من فروع الانتاج لا تزال عاجزة عن منافسة المنتجات الأجنبية ولا تزال تعتمد فى بقائها على الحماية .

بيد أنه من المنتظر أن يتقدم النمو الصناعى تقدما سريعاً فى السنوات القليلة القادمة ، نظرا إلى مضاعفة المساعدات الحكومية ، وإزدياد رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة ، وإتخاذ التدابير المختلفة لرفع مستوى الكفاءة الفنية ، وامكان التوسع فى الاستغناء عن المستورد بالمصنوع محليا واتساع السوق الداخلية الناتج عن ازدياد ايرادات النفط وازدياد الانتاج الزراعى ، وذلك الى جانب تبادل الخبرات الفنية وعقد المؤتمرات العلمية بين دول العالم العربى .

واتجه الاهتمام الأكبر فى مجال النقل إلى شق الطرق وإنشاء المطارات ، فتحقق تقدم كبير فى هذين الميدانين فى كل بلد عربى تقريباً . ووجهت عناية متزايده فى السنوات الأخيرة إلى شق الطرق الثانوية لتسهيل نقل المحاصيل وتحسين المواصلات بين القرية والقرية ، وبين القرية والمدينة .

وكذلك تطور الطيران المدنى تطوراً كبيراً فإتسعت الخدمات التى تؤديها الخطوط الجوية القائمة فعلا وخصوصا فى الجمهورية العربية المتحدة ولبنان ومراكش وأنشئت خطوط جوية جديدة ، وإزداد المرور عن طريق المطارات العربية أضعافا مضاعفة .

ومدت خطوط السكك الحديدية إلى مسافات طويلة نسبيا فى المملكة العربية السعودية .

واستثمرت مبالغ كبيرة فى الكويت والاقليم الشمالى والأردن والسعودية لتحسين الموانى وتوسيعها ، كما تم توسيع المواصلات السلكية واللاسلكية وأدخلت عليها التحسينات .

وأدخلت فى فترة مابعد الحرب بعض الاصلاحات الهامة على النظم المالية لكثير من البلدان العربية ، فانفصلت (مصر) عن منطقة الاسترليى ، وخرجت (سوريا) ولبنان من منطقة الفرنك ، بينما اتخذت المملكة العربية لنفسها عملة مستقلة وتأسست فى (سوريا) والعراق والكويت (ومصر) والمملكة العربية السعودية بنوك مركزية جديدة أو مجالس للنقد ، وخولت البنوك القائمة التى كانت تقوم ببعض وظائف البنوك المركزية مزيدا من السلطة .

وازداد عدد البنوك التجارية واتسع نشاطها ازديادا واتساعا يستحقان الذكر .

وفى معظم البلدان العربية أنشئت البنوك الصناعية والزراعية التى تملكها الحكومة جزئياً أو كليا ، أما البلدان التى كانت فيها أمثال هذه البنوك فقد قامت بتدعيم بنوكها .

وأجريت أيضا بعض الإصلاحات الكبرى فى دائرة المالية العامة ، فقد فرضت جميع البلدان العربية تقريبا الضرائب على الدخل، وارتفعت أسعار هذه الضرائب المرة بعد المرة . غير أن الضرائب المباشرة لا تزال تمثل نسبة ضئيلة من الإيراد الكلى ، نظراً إلى قلة الخبرة فى الجباية من ناحية ، وإلى طبيعة تكوين الدخل القومى وكيفية توزيعه من ناحية أخرى ، وإلى إنخفاض سعر الضرائب من ناحية ثالثة .

غير أن اعتماد المنطقة العربية المتواصل على عدد ضئيل جداً من سلع التصدير قد ظل يعرضها تعرضا شديداً للتقلبات التى تصيب النشاط الاقتصادى فى العالم[1].

وقد أدى ازدياد السكان — الذى تجاوز فى بعض البلدان ، الزيادة فى الإنتاج الزراعى — إلى تحول بعض البلاد العربية (كمصر) من بلدان تصدر الحبوب إلى بلدان تستوردها ، كذلك ارتفعت الواردات من الشاى والبن واللحوم ومنتجات الألبان. وارتفعت الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الإنتاجية إرتفاعا مطلقا ونسبيا على حد سواء ، وذلك بمقارنتها بمستويات قبل الحرب وبعدها مباشرة .

---

(١) عرض للأحوال الاقتصادية فى الشرق الأوسط — هيئة الأمم المتحدة

ويدخل فى حساب هذا البيان المنتجات المعدنية والكيماوية والآلات ومعدات النقل .

أما فيما يتعلق باتجاه التجارة فقد كانت الإتجاهات الرئيسية فى فترة ما بعد الحرب تتجه نحو العودة إلى النمط السائد قبل الحرب ، وزيادة نسبة التبادل التجارى الذى يجرى بموجب اتفاقيات ثنائية ، أو اتفاقيات للمقايضة .

وفى عام ١٩٥٣ ابرم اتفاقان كان الغرض منهما زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية ، وهذان الاتفاقان ينصان على تخفيض الرسوم الجمركية ويؤديان إلى تيسير المدفوعات بالنسبة إلى العمليات الجارية وإلى حركة رؤوس الأموال .

وفى نهاية عام ١٩٥٤ كانت الدول المصدقة عليها هى الأردن (وسوريا) والعراق ولبنان (ومصر) والمملكة العربية السعودية .

وقد كان إنشاء بنك عربى برأس مال أسمى قدره ٢٠٠ مليون جنيه مصرى مشروعا آخر أريد به تنمية التعاون الإقتصادى بين البلدان العربية ، وبوجه خاص تيسير انتقال رأس المال من البلدان منتجة النفط إلى غيرها من بلدان المنطقة .

وقد تم الاتفاق على اتخاذ هذا التدبير فى المؤتمرات التى عقدها فى مايو وأغسطس عام ١٩٥٣ وزراء المالية والاقتصاد فى الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية .

وبعد أن كانت الأسعار فى الدول العربية قد ارتفعت أثناء الحرب العالمية الثانية ارتفاعا يتراوح بين ثلاثة أضعاف وعشرة أضعاف ، عادت تلك الأسعار فهبطت ببطء حتى اقتربت من الأسعار العالمية.

* * *

نرى من هذا العرض أن معظم البلدان العربية قد تقدمت تقدما كبيرا، وإن كان ما حققته أغلبها أقل من أن يفى بحاجاتها ، وإذا نحن استثنينا بعض البلدان ، وجدنا أن هذا التقدم قد تحقق مع استقرار ملحوظ فى النقد وفى الأسعار ودون ارهاق بالغ فى ميزان المدفوعات .

وقد إزدادت نسبة التقدم فى سرعتها فى الأعوام الأخيرة، وهناك من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن هذه النسبة سوف تزداد سرعة فى المستقبل . فالإهتمام بالإنماء يقوى ، كما أن الإستثمار يستوعب نسبة أكبر من الانتاج القومى ، وقد ازدادت كفاءة الجهاز الحكومى فى كثير من البلدان العربية بفضل ما تم فيها من اصلاحات سياسية وإدارية .

وفى الوقت نفسه كان هناك اتجاه لتركيز الجهود فى مشروعات الانماء الأساسية كالرى والقوى المحركة والنقل والمواصلات وتوفير الائتمان الصناعى والزراعى .

وفى الجمهورية العربية المتحدة ساعدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية كالإصلاح الزراعى على إزالة بعض العقبات الكأداء التى تقف فى سبيل الانماء . ويزداد تقدير المسئولين إزدياداً مطرداً لزيادة الانتاج الزراعى حتى يسير جنبا إلى جنب التقدم فى فروع الاقتصاد الأخرى .

وتتجه الجهود إلى توسيع الانتاج المحلى من الأغذية والمواد الزراعية الخام .

ويمكن أن نقول أن البلدان العربية قد أحست بحاجتها إلى مزيد من التعاون فيما بينها كما أحست بأن زيادة التعاون أمر ممكن ، وإتخذت بعض الخطوات فى سبيل توثيق هذا التعاون .

وقد اتخذت أخيراً فى عدة بلدان عربية التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبى . وقد ينتج عن هذه السياسة ، التى تدل على تحول خطير فى نظرة الحكومات العربية ، انسياب أكثر قوة لرؤوس الأموال الأجنبية فى المنطقة .

وفوق هذا كله ، فإن النمو السريع فى ايرادات النفط قد هيأ لأهم البلدان المنتجه للنفط رأسمالا وافراً ووافيا ، ومكنها لا من أن تواجه حاجاتها فحسب ، بل من أن تمد سواها من بلدان المنطقة كذلك بجزء كبير مما تحتاج اليه من رؤوس الأموال .

التوجيه الاقتصـــــادى

التخطيـط ـ تقـوية القطاع الخـاص ـ الاعتماد على المدخرات الحقيقية للمجتمع ـ التصدير ـ التنويع فى التجارة الخـارجية ـ ميزانيـة الاستيراد ـ تحسن ميزان المدفوعات ـ التكتلات الاقتصادية العربيـة .

تحدثنا فى الباب السابق عن الاقتصاد العربى بصفة عامة ، وعن التطورات التى مر بها بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد سلكت الحكومات العربية سبلا عدة لاستغلال الطاقات الاقتصادية والاستفادة الى أقصى حد ممكن من الثروة القومية .

وفى هذا الميدان أخذت الجمهورية العربية المتحدة بسياسة التوجيه الاقتصادى لتنمية موارد البلاد وزيادة دخلها القومى ورفع مستوى معيشة السكان .

واستدعى ذلك فى ميدان الاقتصاد الداخلى وضع أسس التخطيط فى كل قطاع من القطاعات ، وتحديد الأهداف واعداد الوسائل التى تؤدى اليها ، وليس ذلك لإيجاد التوازن الاقتصادى فحسب وإنما لإحراز نمو سريع فى الاقتصاد يصل الى أقصى زيادة ممكنة فى معدل التنمية الاقتصادية فى حدود ظروفنا الاجتماعية ، وامكانياتنا الطبيعية ، وكفايتنا الانتاجية .

ولهذا أنشىء المجلس الأعلى للتخطيط ، ولجنة التخطيط ، وهيئة السنوات الخمس للصناعة ، والمؤسسة الاقتصـــادية ، ثم مؤسستى النصر ومصر .

ويجرى رسم خطة شاملة للإقتصاد القومى توزع بمقتضاها موارد البلاد على مختلف المشروعات على أساس اسبقيات معينة ، كما أفردت للميزانية الإئتمانية اعتمادات كبيرة فى الميزانية العامة .

واتبع النظام الإشتراكى التعاونى كنظام يجمع بين مزايا مختلف النظم الاقتصادية الأخرى ويوافق ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وتدخلت الحكومة فى الإقتصاد القومى تدخلا يكفل تكملة النقص فى القطاع الخاص ، لالغرض المنافسة وإنما للعمل على تقوية القطاع الخاص وتهيئة الجو الملائم الإستثمار باستصدار مختلف القوانين المشجعة عليه ومنح التسهيلات المالية اللازمة له وسن التشريعات المنسقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

واتبعت سياسة (غير تضخيمية) فى تمويل النهضة الاقتصادية وذلك باعتماد الحكومة على المدخرات الحقيقية للمجتمع ، وقد سنت الحكومة لذلك قوانين من شأنها تشجيع الادخار القومى وإستثماره فى مشروعات التنمية الاقتصادية .

وسعت الحكومة إلى اصلاح الخلل الذى يعوق الاقتصاد القومى ، حيثما وجد هذا الخلل ومن أهم القوانين التى صدرت فى هذا الشأن قوانين التصير ، حتى يشرف المجتمع على توجيه مدخراته بما فيه صالحه الاقتصادى ، وقانون الاصلاح الزراعى الذى حقق للجمهورية العربية المتحدة فوائد اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية ، وتأميم مرفق قناة السويس ، ذلك المرفق الذى اصبح مورداً إقتصادياً هاما للبلاد .

أما فى مجال الاقتصاد الخارجى فقد اتبعت الدولة سياسه (التنويع) فى تجارتها الخارجية حتى لايكون اقتصادنا الخارجى معتمداً على أسواق معينة واقعا تحت رحمة مناطق معينة .

ولقد اثبتت الاحصائيات زيادة حجم معاملاتنا مع مختلف المناطق وتنوع أسواق الاستيراد والتصدير كما نظمت علاقاتنا التجارية اتفاقيات تجارة ودفع مع الكثير من بلاد العالم .

ويعتبر هذا (الحياد التجارى) أمراً ملازما لسياسة الحياد الايجابى التى تسير عليها الدولة فى علاقاتها مع العالم الخارجى .

وقد خططت الحكومة تجارة البلاد الخارجية بحيث تتنوع صادراتها وحتى يقل الاعتماد على محصول رئيسى واحد للتصدير ، فالقطن الذى كان يمثل ٩٠٪ من صادرات البلاد أصبح يمثل ٧٥٪ منها فقط ، واحتلت سلع أخرى كالغزل والأرز مكانا هاما فى التصدير .

واستخدمت الحكومة ميزانية الإستيراد بحيث تعطى الأفضلية لاستيراد المواد التموينية اللازمة للبلاد ولتوفير ضرورات العيش ، والسلع الانتاجية اللازمة للنهضة الاقتصادية . وتعتبر ميزانية الاستيراد هذه من أهم مظاهر التوجيه الاقتصادى الخارجى للدولة .

وعملت الدولة على الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية خارجية للمساهمة فى التمويل الخارجى للنهضة الاقتصادية ، وذلك على أساس صلاحية هذه القروض من الناحية الاقتصادية البحته . ولاشك أن زيادة الانتاج فى الدولة وزيادة قدرتها على التصدير تؤديان إلى تحسن ميزان المدفوعات بما يكفل سداد هذه القروض الخارجية .

ومسايرة الإتجاه الذى يسير فيه العالم نحو التكتلات تعاونت الجمهورية العربية المتحدة مع البلاد الأخرى فى هذا الميدان وبخاصة فى النطاق العربى .

هذه الأسس التى رسمتها الدولة كفيلة بأن تحقق الخطة الاقتصادية التى تهدف من ورائها إلى كفالة التنمية المطردة ، والعمل على تقليل التفاوت ،

وتهيئة القطاعات العامة والخاصة للإستثمارات اللازمة لتنمية الصناعات الكبرى وتوسيع القاعدة الانتاجية وخلق الجو الملائم لتحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع ، ودفع عجلة الجهاز الاقتصادى دفعا حثيثا نحو مصلحة البلاد للوصول بها إلى الحياة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية التى يعمل الرئيس جمال عبد الناصر على الوصول اليها فى أقرب وقت ومن أقصر الطرق .

الجمهورية العربية المتحدة

الوحدة بين إقليمى الجمهورية — تعويض أصحاب الأسهم فى شركة قنـاة السويس المؤممة — الافراج عن الأموال المجمدة — أسس التنمية الاقتصادية — زيادة الدخل الأهلى — دعم الاستقرار الاقتصادى .

قلنا فى البـــاب السابق أن السياسة التخطيطية التى تترسمها الجمهورية العربية المتحدة قائمة على استخدام أقصى ما أوتيت البلاد من طاقة إنتاجيه وإستغلالها التام فى أقصر ما يمكن من الزمن لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

وقد وضعت ميزانية الدولة فى الأعوام القليلة الماضية على هذا الأساس .

ثم توفرت الحكومة على استكمال الوحدة بين إقليمى الجمهورية وتنظيم تبادلها التجارى على ما يقتضيه مبدأ الوحدة فأعفيت السلع المتبادلة بينهما من استخراج تراخيص الإستيراد ، والغيت جميع الرسوم الجركية على هذه السلع بإستثناء بعض الصناعات التى ظلت منتجاتها خاضعة لرسوم استهلاك طفيفة حتى توضع هـــذه الصناعات فى وضع متكافىء من حيث التكلفة فلا تنمو صناعة منها على حساب أخرى .

ثم اتخذت التدابير النقدية والمصرفيه والإدارية اللازمة لزيادة النشاط التجارى بين الإقليمين فإزداد حجم التبادل التجارى زيادة ملحوظة إذ بلغ فى عام ١٩٥٨ ما يقرب من ثلاثة أمثال متوسط السنوات العشر السابقة وجاوز حجم التجارة فى عام ١٩٥٩ ستة أمثال ما كان فى السنوات العشر السابقة للوحدة .

ورغبة فى تسهيل انتقال رءوس الأموال بين الإقليمين صدر فى ١٠ يناير عام ١٩٥٩ قرار جمهورى بتنظيم تبادل التحويل بينهما .

وبمقتضى هذا القرار يقوم البنك المركزى فى كل منهما بإعطاء قروض لأغراض التنمية الإقتصادية للمستثمرين فى الاقليم الآخر وينتظر أن يؤدى هذا إلى تمكين كل إقليم من المساهمة فى النشاط الإقتصادى فى الإقليم الآخر .

وقد عاون هذا التشريع بنوك الإقليم الجنوبى على اتخاذ خطوات إيجابية للمساهمة فى دعم الائتمان المصرفى بالإقليم الشمالى على أسس وطنية سليمة عن طريق انشاء فروع لها فيه ، تساعد على مواجهة الحاجات المتزايدة للخدمات المصرفية هناك .

ومن أهم التشريعات التى صدرت ، قانون الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى على غرار القانون الذى طبق فى الإقليم المصرى وذلك لما له من مزايا اقتصادية واجتماعية هامة . وفضلا عن تنسيق توزيع الثروة الزراعية فإنه سيوفر مدخرات المجتمع السورى إلى أوجه للإستثمار أكثر فائدة للبلاد كما سيزيد من أنتاج الأرض ويوطد دعائم النظام التعاونى فى الزراعة .

كذلك أسس بالإقليم الشمالى مصرف صناعى للمساهمة فى تأسيس شركات الاستثمار الصناعية ولإقراض الصناعات التى تشجع الدولة نموها وإبداء المشورة الفنية لأصحاب الصناعات كما اتخذت إجراءات هامة لتدعيم المصرف الزراعى بالاقليم السورى حتى يؤدى رسالته على الوجه الأكمل من حيث أقراض المزارعين وتوفير الأسمدة والتقاوى لهم وتسهيل تخزين محصولاتهم .

وفى يوليو عام ١٩٥٨ تم الاتفاق على تعويض أصحاب الأسهم وحصص التأسيس فى شركة قناة السويس المنحلة فتمت تسوية هذه المسألة المعلقة تسوية نهائية وإكتمل حق الجمهورية العربية فى مرفق القناة ، ذلك المرفق الحيوى الذى أصبحت رسوم المرور فيه مورداً هاما للعملات الأجنبية والذى توليه الحكومة عناية كبرى وتعمل جاهدة على تحسينه مما أدى إلى إطراد انتعاش حركة المرور فيه وزيادة حصيلة الرسوم إلى رقم قياسى إذ بلغت ٤١ مليون جنيه عام ١٩٥٨ بعد أن كانت نحو ٢٢ مليون جنيه فقط فى السنة السابقة للتأميم .

وعلى أثر إبرام هذا الاتفاق قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى أول مايو سنة ١٩٥٨ بالافراج عن الأرصدة الدولارية للجمهورية العربية والغاء القيود التى فرضت عليها فى سنة ١٩٥٦ ثم عقد اتفاق فى زيورخ فى أغسطس سنة ١٩٥٨ مع حكومة الجمهورية الفرنسية يتضمن تسوية المشكلات التى قامت بسبب احداث أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ .

وقد استأنفت العلاقات المالية والتجارية والثقافية بين البلدين بموجب هذا الاتفاق والتزمت الحكومة الفرنسية أن تلغى ماتخذته من اجراءات بالنسبة لأموال المصريين كما تعهدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأن ترفع التدابير المتخذة ازاء الرعايا الفرنسيين أو بالنسبة لأموالهم وحقوقهم وفقا لأحكام الاتفاق .

ووقع اتفاق جديد لمدة ثلاثة سنوات نص على أن تتم المدفوعات بين البلدين بالفرنك الفرنسى القابل للتحويل .

ووقع فى آخر فبراير عام ١٩٥٩ إتفاق مع المملكة المتحدة بغية اعادة

العلاقات العادية بين البلدين وبموجبه أفرج عن الارصدة الاسترلينية المجمدة والغيت جميع قيود الرقابة على النقد المفروضة على حساب البنك الأهلى المصرى رقم ١ وعلى الحسابات المصرية الأخرى المفتوحة فى المملكة المتحدة .

وتضمن الاتفاق أيضا الغاء كافة تدابير الحراسة التى اتخذت بالنسبة للأموال البريطانية مع اعادتها أو حصيلة مابيع منها الى أصحابها على ألا يسرى الحكم الأخير على الممتلكات التى بيعت وفقا لأحكام الأمر العسكرى رقم ٥ والوارد ذكرها فى ملحق للاتفاق إذ يعتبر بيعها نهائيا وهى تشمل البنوك وشركات التأمين المصرة وعدداً كبيراً من المؤسسات الهامة .

واتفق على أن تدفع الجمهورية العربية المتحدة مبلغ ٢٧,٥ مليون جنيه استرلينى كتسوية شاملة ونهائية عن جميع المطالبات بشأن الممتلكات التى تناولها التصير ، ولقاء الضرر أو التلف الذى يكون قد لحق الممتلكات البريطانية . وبتوقيع هذا الاتفاق قضى نهائيا على جميع المشكلات الناشئة عن احداث عام ١٩٥٦ .

وبجانب الأرصدة النقدية التى تم تحريرها وحصيلة رسوم المرور التى أصبحت ملكا خالصا للدولة ، حصلت الحكومة على بعض القروض والتسهيلات الائتمانية فى الخارج بشروط ميسرة للمساهمة فى التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية .

وقد بدأت الحكومة بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ بانشاء الأجهزة اللازمة لوضع أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأنشأت مجلس الانتاج والخدمات للقيام ببحث المشروعات الإقتصادية والاجتماعية ، وبدأت فى وضع سياسة انتمانية واعتمدت ميزانية للمشروعات الانتاجية . وقد بدأت هذه الميزانية صغيرة متواضعة ثم نمت وترعرعت مع التوسع فى البحث والتعمق فى الدراسة حتى وصلت فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٩٨ مليون جنيه للاقليم الجنوبى و ١٨٥ مليون ليرة للاقليم الشمالى .

كما عالجت الحكومة الخلل فى الهيكل الاقتصادى للبلاد ، وتمثل هذا العلاج فى اصدار عدة قوانين ذات أثر بالغ فى دعم كيان البلاد الاقتصادى ومن أبرز هذه القوانين قانون الاصلاح الزراعى الذى قضى على سطوة الاقطاع الزارعى وعلى التحكم والجمود اللذين كان يفرضهما على الريف ، وقوانين التمصير التى أتاحت للمواطنين تبوأ شتى المراكز ومباشرة مختلف أوجه النشاط الاقتصادى التى كانت من قبل قاصرة على الأجانب كما أن قوانين تمصير البنوك وشركات التأمين مكنت المواطنين من الاشراف على مدخراتهم وتوجيهها الوجهة التى تتفق مع صالحهم القومى ، كذلك أصدرت الحكومة عدة قوانين ضريبيه من شأنها توزيع العبء الضريبى بما يتمشى مع سياسة حسن توزيع الدخل بين مختلف الطبقات .

وكان تأميم قناة السويس من أهم الخطوات التى عالجت خللا خطيرا فى الهيكل الاقتصادى القومى ، إذ أن ايرادات هذا الشريان الحيوى الذى يعتبر موردا اقتصاديا هاما للبلاد ، قد آلت إلى الدولة ، بعد أن كان يذهب أغلبها إلى أيد أجنبية .

كما أن تمصير كثير من المؤسسات الأجنبية قد أدى إلى بقاء أرباح هذه المؤسسات ومهايا ومعاشات موظفيها وعائلاتهم داخل البلاد بدلا من تحويلها إلى الخارج وارهاق ميزان المدفوعات كما كان الحال فى الماضى .

ثم أنشىء جهاز التخطيط ، بغية وضع خطة شاملة تتناول مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتحاول أن تنسق التقدم فى كل قطاع من القطاعات ، بحيث يتجه هذا التقدم نحو الأهداف المنشودة على نسق متوازن متكامل .

ولقد قامت لجنة التخطيط القومى بالاستعانة بشتى الكفاءات ووضعت الأهداف الرئيسية للتخطيط ومنها العمل على زيادة الدخل بأسرع الوسائل ومراعاة تحسين توزيعه بحيث يعم الرخاء جميع المواطنين ، والاهتمام باتاحة فرص العمل أمام أكبر عدد من العمال ، والعمل على توسيع الرقعة الزراعية بحيث يتحول أكبر عدد ممكن من الاجراء إلى ملاك ، وتشجيع الحركة التعاونية وتعزيزها بحيث يمكن الجمع بين مزايا الانتاج الكبير والملكية الصغيرة ، والتوسع فى الانتاج الصناعى ، مع مراقبة تكاليفه ، بحيث يزداد الانتاج وتتوافر السلع بأرخص الأسعار .

وبذلك بدأ بوضوح أن كل هذه الأعمال الانشائية والميزانيات الانتاجية والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية تتبلور تدريجياً نحو صورة متناسقة متكاملة وخطة شاملة قائمة على أسس معينة .

وتهدف الخطة طويلة المدى التى رسمتها الجمهورية العربية المتحدة إلى زيادة الدخل القومى ، وتحسين توزيع هذا الدخل بين الطبقات ، ودعم الاستقرار الاقتصادى .

ويربط بين هذه الأهداف مذهب اشتراكى ديمقراطى تعاونى ينبع من واقع حياتها وبيئتها ، ويتفق مع إحتياجاتها وتقاليدها .

اشتراكى : تتحقق فى ظله عدالة توزيع الدخل ، وتتوافر فيه الخدمات العامة لكافة المواطنين ، وتشترك فى ظله الأموال العامة مع رأس المال الخاص فى مباشرة أوجه النشاط الاقتصادى وفى بناء الكيان الاقتصادى القومى على قواعد ثابتة متينة .

ديمقراطى : تتكافأ فيه الفرص للجميع وتتسع مجالات العمل ، وتسوده الحرية والعزة والكرامة ، حرية البناء والنجاح والنفع العام ، وعزة الثبات والاستقرار ، وكرامة الأمن والسيادة والرخاء بعيدا عن الهدم والفشل والاستغلال .

تعاونى : تتضافر فيه الجهود وتتناسق ، ويستقر التعاون ، وتنمو روحه ، ويتحقق نفعه فى المجالين الانتاجى والاستهلاكى ، ويمتنع معه التحكم والاحتكار والانتهازية .

أما زيادة الدخل الأهلى فهى أساس أى مشروع للتوجيه الاقتصادى إذ أن تحسين توزيع الدخل وحده لا يكفى لرفع مستوى معيشة المواطنين طالما أن حجم الدخل القومى فى مجموعه صغير بالنسبة لعدد السكان ، بل إن زيادة الدخل فى حد ذاته علاوة على ما يحققه من رفع فى مستوى المعيشة يساعد على تحسين التوزيع إذ من الأيسر على الحكومة أن تأخذ من الغنى لتعطى الفقير وتعمل على تقريب التفاوت بين الطبقات فى وقت يزداد فيه دخل جميع الطبقات ، بينما أن محاولة تحسين التوزيع دون العمل على زيادة الدخل محاولة قد تكون فى بعض الأحيان محفوفة بالمخاطر وغير مضمونة الاستمرار .

وقد هدفت الخطة الاقتصادية إلى زيادة الدخل القومى بأقصى سرعة وقدر الوقت اللازم لها فى مشروع الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية بعشر سنوات على الأكثر ، وذلك حتى يسبق تزايد الدخل عدد السكان .

وكانت الوسيلة الأولى إلى تزايد الدخل هى التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة أى بزيادة رقعة الأرض المنزرعة ، وزيادة غلة الأرض وشتى الموارد الزراعية الأخرى ، وكانت الوسيلة الثانية لزيادة الدخل هى التصنيع وفقا لبرامج محددة تضمن نمو الاقتصاد القومى على شكل متناسق متوازن ، وفقاً لأولويات محددة تضمن استغلال جميع موارد الدولة ، والاستفادة من التقدم فى كل قطاع لخدمة القطاعات الاخرى وتيسير التقدم فيها . وقد صاحب كل هذه الخطوات توسع الدولة فى إنشاء المرافق العامة اللازمة للتنمية الاقتصادية ، وتدريب الطاقة البشرية ورفع إنتاجيتها ، وكذا تقديم شتى التسهيلات المختلفة لخلق البيئة الملائمة لازدهار النشاط الزراعى والصناعى والتجارى .

وقد نتج عن ذلك أن سجل الانتاج القومى زيادات كبيرة فى فروعه المتعددة وتزايد الانتاج القومى فى مجموعة بما يتراوح بين ١٧ ٪ و ٢٠ ٪ فى الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٩ ، وذلك بالرغم من تعرض البلاد حينذاك للعدوان الثلاثى والحصار الاقتصادى .

وتحسين توزيع الدخل القومى هو بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية إجراء ضرورى من الوجهة الاقتصادية البحتة لرفع مستوى معيشة الطبقات العاملة وزيادة مقدرتها على الانتاج ، وتعميم الافادة من النهضة

الاقتصادية بين طبقات الشعب المختلفة . وهو ضرورى كذلك لاستمرار اهتمام الشعب بأكمله بالتنمية الاقتصادية وتعاونه مع الحكومة فى هذه السياسة، كما أنه فوق كل شىء يساعد على زيادة الطلب على منتجات الصناعات الجديدة وبالتالى يضمن نجاحها واستقرارها .

وقد كان القضاء على الاقطاع فى الزراعة وتوزيع ملكية جزء كبير من الأراضى الزراعية خطوة اجتماعية عادلة ، بل وأدت فى نفس الوقت إلى منع التنافس الضار على امتلاك الاراضى ومن ثم أمكن تحرير جزء كبير من مدخرات المجتمع وتوجيهها نحو الاستثمار الصناعى والتجارى . كما أن الاصلاح الزراعى قد أدى إلى تعزيز الحركة التعاونية فى الريف كأساس من الاسس التى يبنى عليها مجتمعنا الجديد .

وبجانب ذلك كان تحديد مكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة وتحديد العضوية فيها وقصرها على المواطنين دون الاجانب ، من عوامل القضاء على الاقطاع التجارى والصناعى الضار ، وبذلك أتيحت الفرص للعناصر المجددة أن تساهم فى تطوير اقتصاديات البلاد . وبالمثل كان تحديد الايجارات السكنية مانعاً يحول دون تضخم دخول أصحاب العقارات المبنية على حساب جمهرة المستأجرين .

وموالاة لتحقيق العدالة الاجتماعية تعمل الخطة الاقتصادية على تحسين توزيع الدخول عن طريق توزيع العبء الضريبى بما يؤدى إلى تقليل التفاوت فى الثروات والدخول وتحميل كل فئة من فئات الممولين حسب قدرتها من المساهمة فى التكاليف العامة . كما تقوم علاوة على كل ما تقدم بتقديم الخدمات العامة الاساسية من تعليم وعلاج برسوم زهيدة أو بالمجان

لذوى الدخل المحدودة ، وكذا تدريب الأيدى العاملة وزيادة كفايتها الانتاجية تمكينا لزيادة دخول الطبقات العاملة وإتاحة لفرص العيش الشريف المجزى أمامها .

ودعم الاستقرار الاقتصادى من أهم عناصره المحافظة على مستويات الاسعار دون تقلب شديد ، فهو ضرورى لضمان الاستمرار فى التنمية ولضمان المحافظة على المكاسب التى تحققها الحكومة فى ميدان التوزيع . والاستقرار الاقتصادى يساعد على خلق البيئة الملائمة للاستثمار ويشجع الأفراد على المخاطرة بمدخراتهم فى إقامة الصناعات الجديدة التى تحتاج إليها البلاد ، كما أنه ضرورى لحسن التوزيع إذ أن أى ارتفاع شديد فى مستويات الاسعار كفيل بأن يقضى على أى تقدم فى سبيل تحسين التوزيع فالارتفاع الشديد فى الاسعار يضعف من القيمة الحقيقية للأجور والدخول الصغيرة ، بينما يزيد من دخل بعض الطبقات الغنية المشتغلة بالتجارة والصناعة ، وهو من ناحية أخرى يحول دون الاستمرار فى التنمية الاقتصادية إذ أنه يرفع من تكاليف التنمية الاقتصادية ويحد من مقدرة البلاد على التصدير وبالتالى من مقدرتها على استيراد ما تحتاج إليه من مواد لازمة لبرامج التنمية .

وايمانا بأهمية تنمية المدخرات الحقيقية للمجتمع ، بوصف الادخار هو الوعاء الرئيسى للتمويل السليم للتنمية الاقتصادية والوسيلة المناسبة لنفادى التضخم ، تهدف الخطة الاقتصادية إلى تنشيط المدخرات الخاصة فى صندوق توفير البريد ، وإلى إنشاء أجهزة ادخارية جديدة كصندوق التأمين والمعاشات لموظفى الحكومة وصندوق التأمين والمعاشات لعمال الحكومة ومستخدميها ، وصندوق التأمين لعمال الشركات ،

وصندوق الاستثمار القومى المزمع إنشاؤه والذى سيقوم بتجميع المدخرات والسهر على استثمارها بواسطة إدارة متخصصة تجنب المدخر الفردى مخاطر الاستثمار العادى ، مما يؤدى عموما إلى تنشيط الادخار القومى وتعبئته لتكوين رءوس الاموال التى ترتكز عليها النهضة الاقتصادية للبلاد .

وتحقيقاً لسياسة الاستقرار الاقتصادى اتبعت البلاد سياسة نقدية تفى باحتياجات التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية دون إسراف أو مغالاة . فمن الملاحظ مثلا أن البنكنوت المصدر فى يناير ١٩٦٠ بلغ ١٩٥ مليون جنيه وهو ما يقل عن المصدر فى نفس الفترة بين عامى ١٩٥٩ و ١٩٥٨ إذ بلغ ٢٠٥ مليون جنيه و ٢١١ مليون جنيه على التوالى .

وقد ترتب على تلك السياسة النقدية والسياسة التجارية أن حدث تحسن ملموس فى سعر الجنيه رغم التوسع فى برنامج التنمية الاقتصادية وما يصحب هذا التوسع فى بعض البلاد الاخرى من تدهور مستمر لاسعار عملتها .

وقد هدفت الخطة الاقتصادية إلى تنويع الانتاج القومى مما أدى إلى نقص الاهمية النسبية للقطن الخام فى إجمالى صادرات البلاد ، وإلى تحقيقنا لقدر متزايد من الاكتفاء الذاتى فى سلع كثيرة متعددة ومن ثم عدم تعرضنا للاضطرابات الاقتصادية الخارجية بنفس الشدة كما كان يحدث فى الماضى .

وقد نجحت هذه الخطة الاقتصادية فى تحرير البناء الاقتصادى للبلاد تدريجياً من القيود التى تربط مصيره بعدد محدود من الدول يسير فى ركابها ويتأثر بما يحدث فيها من اضطرابات . فبعد أن كانت صادرات البلاد

تقتصر على أسواق محدودة وواردات البلاد تأتى من مصادر معدودة تتحكم فيها ، تفتحت أسواقاً عديدة للصادر والوارد ، نتيجة لمبدأ الحياد الاقتصادى الذى يساعد على إيجاد الاستقرار فى العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وقد وضعت الدولة قواعد ثابتة للاستيراد والتصدير تنأى بها عن مجال التهريب والتلاعب الضارين باقتصاديات البلاد ، ولا تدخر جهدا فى التيسير على التجار وإزالة أسباب شكواهم من بطء بعض الاجراءات أو تعقيدها .

وتراعى الدولة فى تجارتها الخارجية بصفة خاصة تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة خاصة ، ومع الدول الآسيوية الأفريقية عامة . وذلك لما يترتب على هذه الروابط من نفع متبادل وتمكينا من مواجهة الآثار الضارة المترتبة على التكتلات الاقتصادية فى مناطق العالم الأخرى التى سبقتنا إلى توحيد اتجاهاتها الخارجية فى الميدان الاقتصادى .

وقد بدأ العمل على إنشاء سوق عربية مشتركة تزول فيها الرسوم الجمركية على البضائع المنتجة داخلها ، وتنتقل فيها المنتجات الوطنية بحرية تامة دون رسوم بين أجزائها المختلفة ، ونجح إجراء تخفيضات كبيرة فى الرسوم الجمركية على السلع العربية .

أوجه الشبه والخلاف ..!!

الاتفاق فى الروح والهدف — الطرق والوسائل — دور رأس المال العام — تشجيع صغار التجار — استيراد السلع الأساسية للإنتاج — برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة .

تقضى المذاهب الاشتراكية عادة بتملك الدولة لجميع وسائل الإنتاج سواء اكانت أراضى أو مصانع أو متاجر، ولعل أصحاب المذاهب الاشتراكية الأولى كانوا يهتمون بصفة خاصة بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس والقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بقدر الامكان، وكانوا ينادون بتملك الدولة لوسائل الانتاج لضمان حسن توزيع انتاجها بين الناس. أما أصحاب المذاهب الاشتراكية الحديثة فنجد أنهم بعد أن لمسوا مساوىء النظام الرأسمالى الحر يميلون فى تفكيرهم نحو النواحى الاقتصادية. فهم ينادون بتملك الدولة لوسائل الإنتاج حتى تتمكن من تنظيمه وتوجيهه وتفادى التقلبات الاقتصادية العنيفة التى صاحبت النظام الرأسمالى وحتى تتمكن من الإرتفاع بالمستوى التكنولوجى للانتاج وأن تدخل — دون معارضة من أصحاب المصالح الرأسمالية — كافة الاختراعات الجديدة الكفيلة بزيادة الانتاج وخفض تكاليفه وحتى تقضى على البطالة وتضمن عملا مستمراً منظما للعمال.

ويشترك أصحاب المذاهب القديمة والحديثة فى هدف هام هو القضاء على سيطرة أصحاب الإقطاع أو الرأسماليين على الحكم ومنعهم من توجيه سياسة الدولة وفق مصالحهم.

ونحن فى الجمهورية العربية نتفق مع المذاهب الاشتراكية من حيث الروح والهدف فاننا ننادى:

بإقامة عدالة اجتماعية.

وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

والقضاء على الاحتكار.

والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.

لكننا رغم اتفاقنا مع المذاهب الاشتراكية فى الروح والهدف إلا أننا نختلف عنها فى الطرق والوسائل .

فى القطاع الزراعى مثلا ، حيث تبلورت سياستنا الإقتصادية وتبينت خصائصها ، نجد أن الدولة بدلا من أن تسعى إلى تأميم الأرض ، عمدت إلى زيادة عدد الملاك الزراعيين ، سواء عن طريق إعادة توزيع الملكية أو عن طريق التوسع الأفقى باستصلاح الأراضى وبيع الأراضى الجديدة لأكبر عدد ممكن من الملاك ، ولم تترك للمالك الحرية فى إقتناء ما يشاء من الأراضى والتصرف فيها كيفما يشاء ، بل حددت المساحة القصوى الممكن أمتلاكها ، ونظمت الدولة علاوة على ذلك علاقة المالك بالمستأجر والعامل . ونظمت أيضا الدورة الزراعية . وحددت أسعار كثير من المحاصيل تفاديا للاستغلال وتوجيها للإنتاج الزراعى بحيث يلتقى الصالح العام مع الصالح الخاص فى تحقيق الرخاء للمواطنين .

وعلاوة على ذلك قامت سياسة الدولة على نشر الجمعيات التعاونية بين الملاك والمستأجرين ، بقصد تحسين الانتاج وزيادته وتنظيم التسويق ، ومن ثم يمكن زيادة دخول المزارعين ويرتفع مستوى معيشتهم .

وتحقيقا لذلك الهدف الأخير عملت الدولة على تنظيم وتشجيع الحركة التعاونية الزراعية بكافة الوسائل . فأصدرت القوانين التى تحكمها ابتداء من القاعدة إلى القمة بحيث تناول التنظيم الجمعية التعاونية المحلية ثم الاتحادات النوعية أو الاقليمية ثم الاتحاد العام . وبجانب ذلك منحت الدولة الحركة التعاونية

الإعفاء من معظم الضرائب وأخذت فى تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى يشد أزر الحركة التعاونية ويسندها بالمال اللازم لعملها .

والواقع أن الخطة الاقتصادية تهدف إلى تنمية روح التعاون فى شتى مجالات الانتاج والاستهلاك والتسويق وذلك لما يحققه النظام التعاونى للمنتج الصغير من مزايا الانتاج الكبير دون انتهازية أو استغلال ، ولما للتعاون فى مجال الاستهلاك من ميزة توفير السلع للمواطنين دون تعرضهم لأى استغلال ، ولما للتعاون فى مجال التسويق من ميزة تحقيق سعر مجزى للمنتج الصغير .

بمثل هذه الروح تعالج الدولة الوضع فى الصناعة والتجارة فتعمل على تشجيع الملكية الخاصة مادامت تسير وفقاً للصالح العام . كما تعمل الحكومة على تشجيع التعاون ودعم أجهزته حتى يتحقق نفعه ويمتنع معه التحكم والاحتكار والانتهازية .

ولكننا نجد فى قطاع الصناعة ضرورة لتدخل أكبر من جانب الحكومة لتحقيق الأهداف التى تسعى اليها ولتفادى سيطرة رأس المال على الحكم ومنع الاستغلال ، ففى الزراعة مثلا لا يمكن لمزارع يملك ١٠٠ فدان أن يحتكر زراعة القمح فى البلاد ، ولكن فى الصناعة يمكن لشركة واحدة أن تحتكر إنتاج سلعة قد تكون من أهم الضروريات للبلاد .

لذلك وجدنا من الضرورى أن يقوم رأس المال العام ببعض الصناعات الأساسية وأن يشترك مع رأس المال الخاص فى صناعات أخرى . فتضطلع الدولة بالاستثمار فى الصناعات الأساسية كالحديد والصلب إلى غير ذلك كما تتولى القيام بالصناعات التى يعجز الأفراد عن القيام بها سواء لنقص فى الخبرة

أو لارتفاع درجة المخاطرة ، أو لضخامة رأس المال المطلوب كما هو الحال فى صناعة البترول مثلا . كما تتدخل الحكومة أحيانا فى القطاع الصناعى لمنع الاستغلال أو التحكم فى أسعار بعض المنتجات ، وفيما عدا ذلك تترك الدولة الصناعات الأخرى ولا سيما التحويلية للأفراد كى يقوموا بها .

وتعهد الحكومة بمعظم استثماراتها العامة إلى كل من المؤسسة الإقتصادية ومؤسسة النصر ومؤسسة مصر فتضطلع المؤسسة بالتوجيه والاشراف على الشركات التى تساهم فيها الحكومة فى شتى القطاعات . كما تقوم «الهيئات العامة» بتنفيذ مشروعات برنامج السنوات الخمس للصناعة ، أما بنفسها مباشرة أو بواسطة غيرها من الهيئات أو المؤسسات أو الأفراد أو المصالح .

وقد منحت الدولة كل وسائل التشجيع الممكنة للاستثمار الفردى فى الصناعة حتى يقوم بدوره الهام فى برنامج التصنيع ، فمنحت الحكومة اعفاءات ضريبية وجمركية هامة للصناعات الناشئة . كما ضمنت حد أدنى من الأرباح للمساهمين فى بعض الصناعات الجديدة وقامت بإنشاء صناديق دعم مختلفة لتنمية الصناعات ، وأنشأت مراكز التدريب المهنى ، وعقدت مختلف القروض الأجنبية واتفاقات المعونة الفنية للاسراع بالتصنيع ورفع الكفاية الانتاجية للعمال .

ورغبة من الدولة فى تنظيم الصناعة وتخطيط هيكلها على أساس قويم أصدرت قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها ، كما أصدرت تشريعات أخرى متفرقة تؤدى إلى تخفيض تكاليف الانتاج ومساعدة الصناعة على التقدم .

وتراعى الدولة تشجيع الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة التى

لا تتطلب رأس مال كبير ولكنها تسهم فى زيادة دخول الأفراد، وإرتفاع مستوى المعيشة، كما تراعى الدولة عند وضع برامج التصنيع توزيع المشروعات على كافة أنحاء البلاد بقدر ما تسمح الامكانيات، وذلك تحقيقاً للعدالة فى توزيع فرص العمل وتعميما للرخاء بين شتى المواطنين.

وتهدف سياسة الحكومة الصناعية بصفة عامة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن إنتاجه محلياً من المنتجات الصناعية التى يستهلكها السوق المحلى وذلك عملا على تشغيل الايدى العاملة الوطنية وتوفيراً فى نفس الوقت للعملات الاجنبية، كما تراعى الدولة التوسع فى الصناعات التى يمكن أن تجد سوقا للتصدير إلى الخارج وتتوافر لها عوامل النجاح كما تهدف الدولة إلى تشجيع إقامة الصناعات الاساسية التى تعتبر ركيزة النهضة الصناعية، والتى من شأنها توسيع إمكانيات الاستثمار فى البرامج الصناعية التالية.

وتعمل الدولة فى ميدان الصناعة على تشجيع قيام الجمعيات التعاونية بين صغار المنتجين، وعلى مدهم بالأموال اللازمة لمواصلة الانتاج على نطاق اقتصادى والصمود أمام المنافسة الكبيرة. ودعما للاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد تعمل الدولة على تمشى السياسة الائتمانية للبنوك مع أهداف المجتمع الجديد من حيث تشجيع نمو طبقة متوسطة من الصناع والتجار والمزارعين تخدم دون استغلال وتنتج دون احتكار. ولذا تعمل البنوك التابعة للمؤسسة الاقتصادية مثلا على تيسير الاقتراض، وتوزيع قروضها على أكبر عدد من المنتفعين بدلا من تركيز خدماتها على عدد محدود من كبار المقترضين.

أما فى قطاع التجارة فنجد أن هناك عدة أوضاع وظروف معينة

استلزمت تدخل الدولة على نطاق أوسع من تدخلها فى الزراعة والصناعة .

ففى كثير من الدول الأجنبية التى نتعامل معها اقتصادياً تقوم الحكومة أو بعض الهيئات العامة أو الخاصة باحتكار التجارة الخارجية احتكاراً كلياً أو جزئياً ، مما يضع مشروعاتنا الفردية فى مركز غير متكافىء مع هذه المؤسسات الحكومية الضخمة فى الخارج كما يتطلب الأمر تدخل الحكومة فى التجارة الخارجية للبلاد لتنسيق السياسات الاقتصادية بيننا وبين الدول النامية الأخرى وذلك لمواجهة التكتلات الاقتصادية فى بعض مناطق العالم المتقدمة وللحصول على أنسب شروط للتبادل التجارى فى التعامل معها . كما أن بعض السلع المستوردة — مثل السماد والقمح والدقيق والذرة والفول والبترول — تبلغ من الأهمية بلاشك درجة تستدعى قيام الحكومة مباشرة أو عن طريق أجهزتها وشركاتها بعملية الاستيراد تفادياً لما قد ينجم من اضطراب خطير فى الحياة الاقتصادية إذا ماترك استيرادها للمشروعات الفردية ، وعلاوة على ذلك فإنه عند القيام بتثبيت أسعار بعض السلع المستوردة أحياناً لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة يكون من الأجدى قيام الحكومة ذاتها باستيراد هذه السلع بنفسها وبيعها بالأسعار المحددة بدلا من الاضطرار إلى مراقبة تكاليف استيراد كل تاجر لتعويضه عن خسارته أو لاقتطاع جزء من ربحه وفقاً لتقلبات مستوى الأسعار الخارجية بالمقارنة إلى السعر الداخلى الذى تم تثبيته .

ولكل ماتقدم من اعتبارات فان السياسة الاقتصادية فى قطاع التجارة الخارجية مبنية على قيام الشركات والهيئات الحكومية المختلفة باستيراد السلع الأساسية للانتاج أو للاستهلاك الشعبى بحيث تقل بالتدريج نسبيا حصة تجارة الأفراد .

على أن تلك السياسة تقترن — كما يجدر الالتفات — بسياسة تشجيع صغار التجار والتجار المتوسطين على الاتجار فى السلع الأخرى غير الأساسية ، وذلك باعطاء هؤلاء التجار المذكورين نسباً متزايدة من تراخيص الاستيراد بقصد خلق طبقة متوسطة من رجال الأعمال تسعى لخدمة التجارة الخارجية دون أن تحاول استغلال مركزها استغلالا يضر بأقوات الشعب أو يسىء إلى سمعة الحكم .

* * *

وتضع الدولة خطة اقتصادية شاملة للنهوض بإقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، ترمى إلى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

ونظراً لأن برنامج التنمية الاقتصادية قد وضع على أساس قيام القطاع الصناعى بالعبء الأكبر فى زيادة الدخل خلال الخمس السنوات الأولى ، فقد بدىء فى تنفيذ مشروع الخمس السنوات الأولى للتصنيع فى الاقليم المصرى ، وتبلغ تكلفته الكلية ٢٧٦٫٧ مليون جنيه . ويشمل هذا البرنامج جميع أوجه النشاط ، فهو يهدف إلى تنمية الصناعات الأساسية الاستخراجية منها والتحويلية ، بأقصى قدر مستطاع ، ورفع إنتاجية الصناعات القائمة ، وتنمية الصناعات الاستهلاكية . ومن المقدر أن يزيد هذا البرنامج الدخل القومى من الصناعة من ١٠٠ مليون جنيه إلى ١٨٤ مليون جنيه فى نهاية السنة الخامسة .

كما تم وضع الخطة الخمسية الأولى للتصنيع فى الاقليم السورى أسوة بما يجرى تنفيذه فى الاقليم الجنوبى ، وقد استهدف هذا البرنامج تحقيق زيادة

نسبية فى الدخل تعادل ما يرجى تحقيقه من البرنامج الصناعى فى الاقليم الجنوبى ، وذلك كى تسير أسس التنمية الاقتصادية بنفس المستوى فى الإقليمين .

وفى الاقليم الجنوبى بدأ العمل فى تنفيذ مشروع السد العالى الذى تعلقت به آمال الأمة لما له من نتائج فعالة فى النهضة الزراعية والصناعية ، وأمكن الوصول إلى اتفاق مع البنك الدولى على قرض لتمويل وتوسيع قناة السويس تحسيناً للملاحة فى هذا المرفق العالمى الأهمية والذى يغل إيراداً طيباً من العملات الصعبة وبالإضافة إلى ذلك فقد جرت اتصالات مع ألمانيا الغربية أسفرت عن اتفاق للمساهمة الفنية والمالية فى تنفيذ مشروع منخفض القطارة الذى سيولد طاقة ضخمة من الكهرباء تستخدم فى تصنيع الدلتا .

وفى الإقليم الشمالى تولى الدولة اهتماماً بالغاً بمشروعات الرى والمواصلات واستغلال البترول وصوامع الغلال ، وبشتى المشروعات الصناعية المختلفة والمشروعات البلدية والقروية ، مما سيترتب عليه نهضة اقتصادية شاملة ودعم محسوس لاقتصاديات الإقليم .

ومن الأمور الهامة التى تعنى بها الخطة الإقتصادية دعم أسس الوحدة الاقتصادية بين إقليمى الجمهورية ، وتنظيم التبادل التجارى بينهما بحيث يسير فى يسر وسرعة وسهولة فقد تقرر ألا تخضع السلع المتبادلة بينهما لاستخراج تراخيص الاستيراد ، كما ألغيت الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الاقليمين ، وذلك باستثناء بعض الصناعات التى أخضعت

منتجاتها لرسوم استهلاك حتى توضع هذه الصناعات فى وضع متكافىء من حيث التكلفة فلا تضار صناعة منها على حساب أخرى .

كما اتخذت التدابير النقـدية والمصرفية والإدارية اللازمة لازدياد النشاط التجارى بينهما .

وقد نتج عن هذه الإجراءات المختلفة ازدهار التجارة بين الإقليمين حتى أصبحت القيمة الشهرية للتبادل التجارى بينهما فى الشهور الأخيرة تقارب القيمة السنوية لمتوسط التبادل التجارى بين (مصر) و (سوريا) فى العشر سنوات السابقة للوحدة ، مما يدل على مدى الطفرة الكبيرة فى حجم التبادل التجارى التى تترتب على إلغاء تراخيص الإستيراد والرسوم الجركية .

* * *

هذه هى — بصفة عامة — الأسس التى تقوم عليها سياسة الاقتصاد الموجه فى الجمهورية العربية المتحدة كما نفهمها .

ولا يغرب عن البال أن هناك طاقات إنتاجية وبشرية معطلة فى البلاد وهذه الطاقات يمكن بإستخدامها إستخداما كاملا أن تساهم بنصيب كبير فى زيادة الدخل القومى دون أعباء مالية إضافية.

وتدل البيانات على أن قيمة الدخل الإضافى فى السنة الممكن الحصول عليه باستخدام تلك الطاقات المعطلة يبلغ حوالى ٥٠ مليون جنيه .

ومازالت سياسة الإقتصاد الموجه تتطور فى الجمهورية العربية المتحدة مسترشدة بتجـاربها حتى يمكن أن تلعب دورها كاملا فى رسم مستقبل البلاد .

الذهب الأسـود

التوسع فى البحث عن البترول ـ التوسع فى التكرير ـ افتتاح معمل التكرير بالأسكندرية ـ توازن الانتاج والاستهلاك فائض إنتاج الاقليم الشمالى ـ مصفاة حمص ـ البترول فى برنامج السنوات الخمس .

يلعب البترول دوراً أساسياً فى ميدان السياسة الداخلية والدولية ، وقد اتضحت أهميته بشكل ملحوظ فى الحرب العالمية الثانية وما بعدها وهو اليوم دعامة من دعائم السلم ومجالا لرفع مستوى المعيشة إذ يدخل فى مجالات صناعية عديدة لا تضاهيه فيها أية مادة أخرى .

ولما كان احتياطى البترول العربى يشكل نسبة ضخمة من مجموع احتياطى العالم ، فإن إنتاجه بدأ يزداد تزايداً سريعاً فى السنوات القريبة الماضية .

فى عام ١٩٣٧ بلغ إنتاج الدول العربية حوالى ١٢١ مليون طن ، وفى عام ١٩٥٥ وصل إلى ١٤٧ مليون طن ، وفى سنة ١٩٥٨ وصل إلى ما يقرب من ١٧٣,٥ مليون طن ، وبلغت نسبة انتاج الشرق الأوسط ٢٣,٧ ٪ من الإنتاج العالمى .

وقد اهتمت الجمهورية العربية المتحدة بشئون البترول والمنتجات البترولية إهتماما كبيراً فعملت على توفير الجانب الأكبر من احتياجات البلاد منه وعلى التوسع فى عمليات البحث والتنقيب عنه وطرق استغلاله وتكريره ووسائل نقله واستكمال إمكانيات تخزينه وإقامة الصناعات الكيماوية التى تقوم أساساً على البترول كمادة خام ، ووكلت أعمال التنقيب عنه واستغلاله لشركات وطنية صميمة برؤوس أموال قومية خالصة حتى تخلص هذه الثروة القومية الهامة من استغلال واحتكار الشركات الأجنبية .

وكان من نتائج هذه السياسة أن اكتشفت حقلان من أهم حقول البترول أحدهما فى شرق خليج السويس يغل حاليا حوالى ٦٠٠ ألف

طن فى العام وآخر فى غرب الخليج فى رأس بكر . ولا شك أن هذا النجاح يقضى إلى غير رجعة على الأكذوبة الضخمة التى تزعم أن الشعوب العربية لا يمكنها أن تقوم بهذا العمل وحدها بسبب ضعف إمكانياتها .

وقد بلغ إنتاج الحقول فى الإقليم الجنوبى من البترول الخام خلال عام ١٩٥٧ أكثر من ٢,٥ مليون طنا متريا ، ويقدر ما ستنتجه هذه الحقول فى عام ١٩٦٢ بحوالى ٥ ملايين طن .

وقد زاد انتاج البترول فى الإقليم الجنوبى فى عام ١٩٥٧ بنسبة ٣٥ ٪ على ما كان عليه فى عام ١٩٥٦ إذ بلغ حوالى ٢,٥ مليون طن بعد أن كان الإنتاج ١,٧ مليون طن فى العام الذى سبقه . وفى هذا دليل على نجاح السياسة البترولية التى انتهجتها البلاد .

ولقد كانت السياسة المتبعة فى الماضى تقتصر على تكرير البترول الخام المنتج محليا مع سد الفرق بين الانتاج والاستهلاك عن طريق استيراد منتجات مكررة أما الآن فقد اتجهنا إلى التوسع فى التكرير والإقتصار على استيراد البترول الخام وتكريره محليا وهو يوفر على الدولة مالا يقل عن ٤ ملايين جنيه سنويا كانت تدفع بالعملات الصعبة فضلا عن اتساع مجالات العمل للفنيين والعمال

وتم تبعا لذلك توسيع معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس بحيث ازدادت طاقته الإنتاجية السنوية من ٤٠٠ ألف إلى مليون و ٢٠٠ ألف طن

وتم كذلك افتتاح معمل بالإسكندرية تبلغ كفايته الإنتاجية حوالى ٢٠٠ ألف طن وذلك إلى جانب معمل تكرير شركة آبار الزيوت الذى تبلغ طاقته الإنتاجية الكاملة ٢ مليون طن وكذلك معمل تكرير مسطرد

الذى يعتبر نواة طيبة للتوسع فى عملية التكرير مستقبلا . ومعنى هذا أن الطاقة الإنتاجية لمعامل تكرير البترول المستغلة حاليا وهى ٣,٥ مليون طن من الخام سنويا سوف ترتفع إلى ٥,٥ مليون طن سنوياً بعد تشغيل وحدتى المعالجة الأولية لزيت البترول الخام والتى تبلغ كفاءة كل وحدة منها مليون طن من البترول سنويا .

وقد زاد نتيجة لهذا التوسع إنتاج المنتجات البترولية المكررة محليا من ٢,٤ مليون طن فى عام ١٩٥٣ إلى مايقرب من ٣,٢ مليون طن فى عام ١٩٥٧ .

أما الإستهلاك المحلى من المنتجات البترولية فهو يتزايد عاما بعد آخر نتيجة للتوسع فى استخدام (البوتاجاز) أما استخدام الديزل فقد زاد تبعا للتحول إلى استعماله بدلا من المازوت وبالمثل فيما يتعلق بالسولار .

وتقدر الزيادة السنوية فى استهلاك البـــلاد من المنتجات البترولية بحوالى ١٠ ٪ فى المتوسط وعلى هذا الأساس ينتظر أن يبلغ الإستهلاك خلال عام ١٩٦٢ ما يعادل كفاءة معامل التكرير بعد إقامة الأجهزة الجديدة وتشغيلها .

وبذلك تتحقق الموازنة بين الاستهلاك المحلى والانتاج ولا ينتظر استيراد أكثر من ٥٠٠ ألف طن من البترول الخام من البلاد العربية فى عام ١٩٦٢ ، وقد لا يستدعى الأمر استيراد أية كمية اطلاقا وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الزيادة المنتظرة فى انتاج الحقول الجديدة التى قد يتم كشفها فى الستين منطقة أخرى التى ينتظر استغلالها .

ويشمل برنامج السنوات الخمس مشروعات بترولية عديدة ستتكلف إقامتها أكثر من ٤٢ مليون جنيه .

هذا ، ويختلف استهلاك المنتجات البترولية فى الاقليم السورى عنه فى الاقليم المصرى اختلافا كبيراً ، فيلاحظ أن استعمال (الفيول اويل) قليل جداً فى الاقليم الشمالى لأن معظم المصانع تولد القوى الكهربائية اللازمة لها بماكينات الاحتراق الداخلى التى تدار بالجاز أويل .

كما يلاحظ زيادة نسبة استهلاك البنزين عنه فى الاقليم المصرى وهذا راجع إلى الاعتماد الكلى فى النقل بالسيارات وتقل نسبة استهلاك الكيروسين فى الاقليم السورى عنه فى الاقليم المصرى وذلك لاعتماد أهالى الجهات النائية على الأخشاب والأحطاب كوقود منزلى .

هذا ، وتقوم الحكومة الآن بإنشاء مصفاة لتكرير البترول بمدينة حمص تبلغ قدرتها الإنتاجية مليون طن سنوياً .

ولموازنة الانتاج والاستهلاك عمل على إحلال الديزل والفيوم أويل مكان الجاز أويل وذلك بإنشاء محطات كهرباء مركزية فى المناطق الصناعية لتحل محل الوحدات الصغيرة الخاصة مع استعمال الفيوم أويل فى هذه المحطات ، وتشجيع المستهلكين على استعمال الفيوم أويل فى المخابز والسخانات المركزية كما هو الحال فى الاقليم المصرى .

وسيمكن الاستفادة من فائض إنتاج الاقليم الشمالى من الكيروسين باستعماله فى الاقليم المصرى .

وقد تم اكتشاف البترول فى حقل كاراتشوك ويقدر ما يمكن إنتاجه منه بحوالى ٤٠ مليون طن فى عشرين عاما أى بمعدل ٢ مليون طن سنوياً .

ويجرى إنشاء محطات للتجميع وصهاريج للتخزين وأجهزة لفصل الغازات والمياه عن البترول الخام ، وستتكلف إقامة هذه المنشآت حوالى ٣٦ مليون ليرة نصفها عملات أجنبية .

أما ناتج البترول فستكون حصيلته حوالى ٦٣ مليون ليرة من العملات الأجنبية سنويا ويعمل فيه حوالى ١٢٠٠ عامل .

وسيكفى إنتاج المصفاة الجديدة فى حمص احتياجات الاستهلاك المحلى إلى حوالى عام ١٩٦٤ وبعد ذلك يبدأ الاستهلاك فى الزيادة عن الانتاج ، لذلك يجرى إنشاء وحدة جديدة للتكرير فى القامشلى بجوار حقل بترول كارانشوك ويقدر إنتاج هذه الوحدة بحوالى ٢٠٠ ألف طن سنوياً .

وبعد إنشاء مصفاة حمص تصبح المدينة مقراً لانتاج المواد البترولية ومركزاً لتموين الاقليم السورى بأكمله .

ولنقل هذه المنتجات البترولية من حمص إلى مناطق الاستهلاك فى حلب وحماة ودمشق يجرى إنشاء خطان من الأنابيب يبدأ أولهما من حمص حتى حلب ماراً بحماة وثانيهما من حمص إلى دمشق .

كما يعمل على إقامة صهاريج للتخزين وما يتبعها من منشآت ومضخات وأماكن لتعبئة البراميل بالمراكز الأربعة السابق ذكرها . وتبلغ تكاليف هذه المنشآت ٩ ملايين ليرة .

وقد اشتمل مشروع السنوات الخمس للصناعة على برنامج يهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية : (١)

١ — وضع خطة محكمة لتيسير وسائل نقل المواد البترولية .

---

(١) تقرير متابعة تنفيذ خطة مضاعفة الدخل القومى .

٢ ــ استكمال إمكانيات التخزين وتوزيعها إقليمياً بما يتناسب وحاجة البلاد .

٣ ــ استكمال إمكانيات تكرير البترول بما يسمح بتكرير كل حاجيات البلاد من المنتجات البترولية مع مراعاة توزيع هذه الامكانيات فى أنحاء الجمهورية المتفرقة .

٤ ــ إقامة الصناعات البترولية والكيماوية التى تقوم أساساً على البترول كمادة .

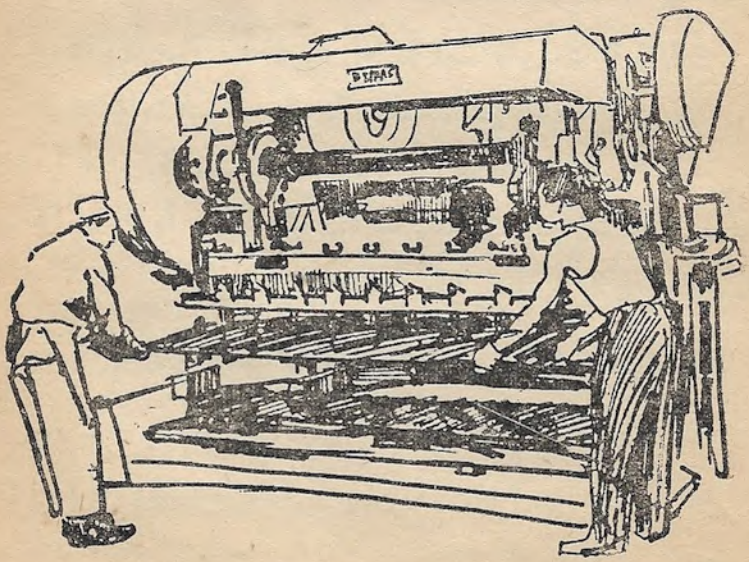

قنـــــــــال العرب

القنـــاة والتجارة العـالمية — إغلاق القناة وأثره على الاقتصاد العـالمى — الأزمة الأوربية — حرية الملاحة فى القناة — نظام القوافل — مشروعات توسيع وتحسين القناة .

تلعب قناة السويس دوراً هاما فى الاقتصاد العالمى، وان نظرة واحدة إلى ما انتاب أوربا والشرق الأقصى من أزمات خلال فترة إغلاق القناة، لكفيلة بإبراز الدور العظيم الذى يلعبه هذا المرفق على مسرح الاقتصاد العالمى.

فقناة السويس تختصر طريق البواخر الذاهبة من بلاد الغرب إلى بلاد الشرق وبالعكس، بتجنيبها الدوران حول القارة الافريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح.

ويتراوح الاقتصاد بين ٢٧، ٥٩ ٪ كما أن الوفر فى المسافة يصاحبه أيضاً الوفر فى الوقود الذى يتراوح بين ٥٠، ٧٠ ٪

ومن هنا تتضح مدى الفائدة العظيمة التى تعود بها القناة على العالم، فحركة البضائع عبر القناة خير مقياس لتطور اقتصاديات البلاد وبخاصة الدول الأوربية.

فكلما ازداد حجم البضائع العابرة، وكلما نشطت حركة الملاحة فى القناة ازدهرت الأسواق وانتعشت التجارة العالمية وشملها الرواج أما إذا هبطت حركة الملاحة لسبب من الأسباب أو تعطلت كلية كما حدث عقب العدوان الثلاثى على (مصر) فى نهاية أكتوبر ١٩٥٦، كلما تزعزعت اقتصاديات بلدان العالم أجمع واضطربت مما يترتب عليه أوخم العواقب.

ولقد تسبب إغلاق القناة — مدى خمسة أشهر ونصف — فى تحويل ما يساوى خمسين مليونا من الجنيهات من البضائع عن مجراها الطبيعى، إما بعدم نقلها مطلقا، أو بتأخير وصولها إلى مستورديها إذ سلكت طريق رأس الرجاء الصالح.

ويمكن تلخيص الأضرار التى عادت على مختلف دول العالم تبعا لذلك فيما يلى :

أولا : قل البترول فى غرب أوربا وارتفعت أسعاره حتى اضطرت بعض البـــلاد إلى فرض قيود على توزيعه للأغراض الانتاجية والاستهلاكية .

ثانياً : انخفضت احتياطيات كثير من الدول من الذهب والعملة الصعبة بسبب شراء البترول الأمريكى بدلا من بترول الخليج الفارسى .

ثالثاً : ارتفعت أسعار السلع بسبب تعطل شحنات الخامات والمواد الأولية المستوردة من الشرق ، فقد سجلت معظمها نقصاً كبيراً عما كانت عليه من قبل، فبلغت نسبة الانخفاض فى القطن مثلا ٥٠ ٪ والمطاط ٤٠ ٪ والصوف ٤٦ ٪ والجوت ٣٨ ٪ والأسمنت ٥٢ ٪ مما أدى إلى كساد تجارة بلدان الشرق الأقصى التى ترتبط بعلاقات تجارية هامة مع أوربا كالهند والباكستان وبورما وأندونيسيا واليابان واستراليا .

رابعاً : ارتفعت نفقات المعيشة فى أغلب بلاد غرب أوروبا وترتبت على ذلك عدة أزمات مالية .

خامساً : تأثرت أسعار الأوراق المالية وسجلت أغلبها هبوطا ملحوظا خصوصا أسهم الشركات التى تتعامل مع الشرقين الأوسط والأقصى .

ولولا العناية البالغة التى أولتها (مصر) من أجل إعادة فتح القناة واستئناف حركة الملاحة بها فى أسرع وقت ممكن لتحولت الأزمة الأوربية إلى أزمة عالمية .

وقد لوحظ أن من بين السفن التى عبرت القناة خلال يناير عام ١٩٥٨ عدداً يصل إلى ٤٨ سفينة تعبرها للمرة الأولى منها ١٤ ناقلة بترول .

ومنذ أن افتتح العمل فى قناة السويس ظلت الملاحة تسير فيها بحرية تامة تحت إشراف الدولة وحمايتها . ولا شك فى أن قناة السويس باعتبارها مرفقا حيوياً بالنسبة للملاحة العالمية ، قد أصبحت تخدم السلام وتدعم الرخاء ، وتعمل على زيادة التبادل التجارى بين دول العالم وتيسر سبل المواصلات .

وكانت السفن فيما مضى تعبر القناة فرادى ، أما الآن وقد ازداد عددها ازدياداً كبيراً ، فيتبع فى مرورها نظام القوافل .

ومتوسط الوقت اللازم لاجتياز القناة حاليا هو ١٥ ساعة وتستطيع القناة فى حالتها الراهنة وبنظام الثلاث قوافل يومياً أن يكتمل مرور ١٦٠٠ سفينة فى الشهر .

وتعبر السفينة القناة بقيادة مرشد يصعد إليها من بور سعيد أو السويس ويقودها حتى بحيرة التمساح حيث يحل محله مرشد آخر .

ومنذ عادت القناة إلى أصحابها بعد تأميمها ، أخذت هيئة قناة السويس الوطنية على عاتقها مسئولية توسيع وتحسين القناة خدمة للتجارة العالمية ومساهمة فى السلام .

فبدأت المشروعات التى تهدف إلى تعميق القناة بحيث تسمح بمرور سفن يصل غاطسها الى ٣٧ قدما وحمولتها ٤٥ ألف طن فضلا عن توسيعها لكى تتمشى مع الزيادة فى احجام السفن .

ثم بدأت الهيئة فى تنفيذ مشروع (ناصر) الذى يرمى إلى ازدواج القناة فتسمح بمرور القوافل فى اتجاهين فتختصر المدة التى يستغرقها مرور السفن وبذلك يزداد عدد السفن المارة بالقناة .

وقد أنشىء مركز أبحاث خاص بالقناة للدراسات العلمية لمشروعات التحسين ، وتمكنت ورش الهيئة من إعادة مجد صناعة كانت من أرسخ صناعات الاقليم الجنوبى ، وهى بناء السفن .

صناعة الحديد والصلب

قصة أضخم مشروع صناعى فى الشرق — مصانع الحديد والصلب تحقق الاكتفاء الذاتى — كيف بدأ المشروع ... ؟ — الصعوبات التى واجهت المصنع — المشروعات الجديدة .

مشروع الحديد والصلب كان أول مشروع صناعى تبنته الثورة وبدأت تنفيذه فى عام ١٩٥٤ وبدأ بالفرن العالى الأول فى يوليو سنة ١٩٥٨ وأكد خطواته بالفرن العالى الثانى فى يوليو سنة ١٩٦٠ ويضع خطوطا قوية عريضة لمستقبل قوى ويرسم قاعدة متينة من الحديد والصلب يقف عليها البناء الاقتصادى للجمهورية العربية المتحدة قويا شامخا .

وصناعة الحديد والصلب صناعة ضخمة لم يكن من السهل أن تبدأ الانتاج بعد أربع سنوات من بداية التفكير فيها ولم يكن من السهل أن تقام فى بلد يقول عنه الاستعمار أنه بلد زراعى لا يصلح للصناعة ... ولم يكن من السهل أن تقام بأيدى عاملة غير مدربة ... ولم تكن معجزة أن يقام هذا البناء الضخم فى هذه الفترة البسيطة وبهذه الامكانيات العاجزة من الأيدى العاملة ... إلا أنه التصميم والإرادة القوية والعزم .

كيف بدأ المشروع :

بدأت عمليات الانشاء فى صيف عام ١٩٥٥ وبدأ الفرن العالى الأول انتاجه فى ٣٠ يونيه عام ١٩٥٨ واستمر أنتاج الشركة يتزايد حتى تشغيل الفرن الثانى فى ٢٧ يوليو عام ١٩٦٠ .

والفترة التى تمت فيها الأعمال الانشائية للمصنع لم تكن قاصرة على المصنع فقط فبجانب هذا كانت عملية اعداد منجم اسوان وخام الحديد فيه وقد بدأ وصول هذا الخام إلى المصنع قبل أن يبدأ تشغيل المصنع بستة أشهر .

الصعوبات التى واجهت المصنع :

ان اقامة صناعة ضخمة كهذه فى بلد يحتاج أن تكون جميع مرافق الدولة مجهزة ومستعدة لكى تساند صناعة ثقيلة بكل احتياجاتها وعلى هذا فإن صناعة الحديد والصلب كانت نقطة تحول كبير فى جميع نواحى الحياة ولقد بدأ المصنع بتدريب العمال ونظمت حلقات تدريب فى مصانع الحديد والصلب وأرسلت بعثات للمصانع العالمية فى الخارج واشترك فى برامج التدريب المهنى كما انشأت مدرسة الصلب الاعدادية التابعة للتعليم الصناعى وذلك لامداد المصانع بالعمال المدربين بما يتفق واحتياجات المصانع وقد بلغ عدد العمال بالمصنع حالياً ثلاثة آلاف عامل وقد أقامت لهم الشركة مدينة سكنية تضم ٥٠٠ مسكن ويقيم فيها حاليا ٢٥٠٠ فرد .

انتاج المصنع :

ينتج المصنع مهمات السكك الحديدية من قضبان وفلنكات وبلنجات والقطاعات الانشائية الثقيلة من زوايا وكمرات وألواح رفيعه ومتوسطة وثقيلة وسيصل الانتاج فى نهاية عام ١٩٦١ إلى ١٠٠ ٪ .

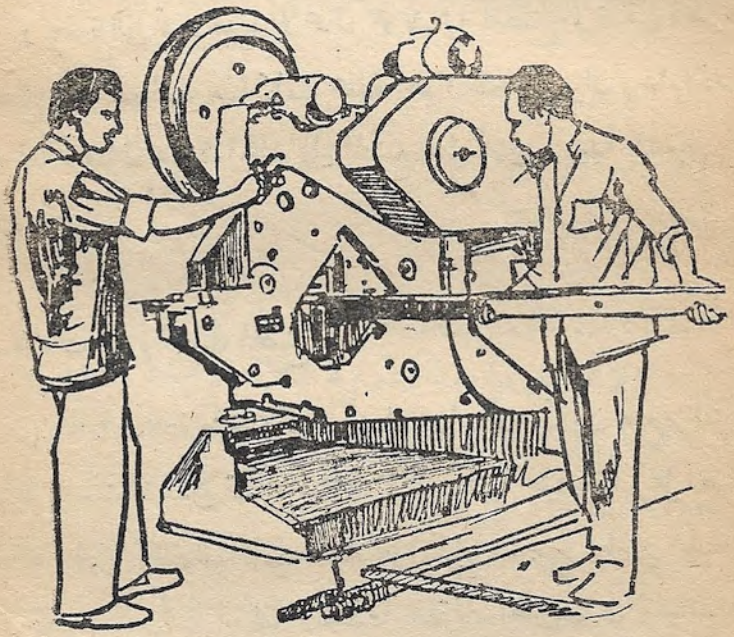

المشروعات الجديدة :

اسندت وزارة الصناعة الى شركة الحديد والصلب المصرية تنفيذ عدة مشروعات تؤدى الى مضاعفة الانتاج وزيادة الانواع المنتجة وخفض التكاليف وهى :

(١) مشروع تركيز الخام وهذا المشروع يعتمد على تركيز خام حديد اسوان لرفع نسبة الحديد فيه وازالة اكبر كمية من المواد غير الحديدية منه وهذا المشروع ينتج عنه رفع القدرة الانتاجية للافران العالية وخفض معدل استهلاك فحم الكوك فيها .

(٢) مشروع تلبيد الخام وهذا المشروع لمعالجة جميع المواد الناعمة من خام حديدو حجر جيرى وفحم كوك والتى لا تصلح بحالتها الراهنة للشحن فى الافران العالية .

(٣) مشروع إقامة الفرن العالى الثالث و توسيع الفرنين العاليين الأول والثانى لرفع انتاج الحديد الزهر والمعروف أن قدرة الفرنين العاليين حاليا تبلغ ٨٠٠ طن سنويا سترتفع إلى ١٥٠٠ طن بعد بناء الفرن الثالث و توسيع الفرنين وهذا المشروع مقترن بفتح منجم لاستغلال خام الحديد بالواحات البحرية .

(٤) انشاء وحدة جديدة لانتاج الصلب باستعمال الاوكسجين وهى طريقة جديدة فى العالم لم تظهر إلا فى النمسا بعد الحرب العالمية الثانية . وإنتاج الصلب فى هذه الوحدة يتم بطريقة تختلف عن انتاجه فى محولات توماس ففى محولات توماس ينفخ الهواء الجوى من أسفل المحول أما فى الوحدة الجديدة فينفخ بتيار شديد من الأوكسجين النقى على سطح الحديد المصهور فى المحول من أعلى والصلب الناتج من هذه الوحدة الجديدة وان كانت نفقاته أكبر من صلب توماس إلا انه على درجة عالية من الجودة ويستخدم فى صناعات متعددة ودقيقة كما أن المحولات فى الوحدة الجديدة تعالج أنواعا من الحديد الجديدة لا يمكن معالجتها بمحولات توماس .

(٥) انشاء وحدة جديدة للدرفلة وهـــذه الوحدة لانتاج القطاعات المتوسطة والصغيرة ، فقد كانت المصانع فى بعض الأحيان تصدر كتل الصلب إلى بعض دول اوربا لتشكيلها هناك فى قطاعات صغيرة . والآن أصبح ضروريا أن تتضمن برامج التوسع فى صناعة الحديد والصلب مشروعا لدرفلة وتشكيل القطاعات الصغيرة اللازمة للأسواق المحلية .

(٦) أكبر المشروعات جميعا ويكاد يتساوى فى حجم منشآته مع كل منشآت مصانع حلوان المقامة حاليا وهو مشروع انشاء وحدة لدرفلة الشرائح لانتاج الصاج المدرفل على البارد والصاج المطلى بالقصدير وتبلغ طاقة المشروع فى مرحلته الأولى ٣٠٠ ألف طن سنويا وفى مرحلته الثانية ٥٠٠ ألف طن سنوياً وفى مرحلته النهائية ٧٥٠ ألف طن سنوياً ويبدأ الانتاج فى هـذه الوحـــدة عام ١٩٦٥ . والوحدة الجديدة تحتاج إلى أنواع جديدة من الصلب ستنتج وحدة انتاج الصلب بالاوكسجين بعض احتياجاتها.

وانتاج هذه الوحدة يستعمل فى بناء هيا كل السيارات واللوريات والأتوبيسات والثلاجات الكهربائية والغسالات وآلات تكييف الهواء والأثاثات المعدنية .

ويستعمل الصاج المقصدر فى صـــناعة علب حفظ المواد الغذائية والمواسير الملحومة طوليا وحلزونياً ، أما الصاج فيستعمل فى انشاء صهاريج البترول والأوانى الغير قابلة للصدأ .

وستتم هذه المشروعات فى خلال الفترة مابين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٥ .

إن مصانع حلوان بعد ثلاث سنوات من بدء الانتاج فيها تسجل تقدما وتفتح أملا فى تدعيم قاعدة من الحديد والصلب لكياننا الاقتصادى .

السـد العـالى

الأجزاء الرئيسية – توليد الكهرباء – المشروع الجديد للسد العالى – مراحل تنفيذ المشروع – الأعمال التحضيرية – وضع حجر الأساس – تكاليف المشروع – فائدة الجمهورية العربية المتحدة والسودان من المشروع .

تأتى مياة النيل فى فصل الفيضان كل عام غزيرة متدفقة ، وتنساب إلى البحر سدى دون الانتفاع بها ، وهى فى طريقها إليه قد تهلك الحرث والنسل ، وتهدد القرى والمساكن ، وبينما هى تأتى فى فصل الصيف من الشحة بحيث قد تحتاج الزراعات القائمة إلى قطرة منها فلا تجدها ، ومن هنا برزت فكرة إنشاء سد عال عند أسوان لاحتجاز مياة الفيضان أمامه للانتفاع بها فى الأوقات التى تشح فيها مياة النهر ، ودفع ضررها عن البلاد وفى نفس الوقت لاستنباط قوة كهربائية هائلة من سقوطها ينتفع بها فى تصنيع البلاد .

وارتفاع السد ١١١ مترا وعرضه عند القاعدة ١٠٠٠ متر ، وعرض الطريق فوقه ٣٢ مترا ، وطوله ٣٥٠٠ متر ، ومكعب المواد التى ستستعمل فى بنائه ٤٠ مليون متر مكعب أو ١٦ مرة من حجم الهرم الأكبر وسيزود بستارة رأسية قاطعة للمياه بطريقة الحقن عمقها ٢١٠ أمتار تحت قاع النهر .

ويعترض السد مجرى النهر على بعد ٧ كيلومترات جنوبى سد أسوان الحالى ، ويحجز المياه أمامه إلى منسوب ١٨٢ مترا لخزن ١٣٠ مليار متر مكعب مكونا بذلك أعظم بحيرة صناعية فى العالم مساحتها نحو ٤٠٠٠ كيلو متر مربع وطولها ٥٠٠ كيلو متر ، ومتوسط عرضها نحو ٨ كيلومترات ، وعمقها نحو ٥٠ مترا .

ويهيء هذا المشروع خزنا من نوع جديد هو الخزن المستمر أو الخزن الطويل الامد ، وهو يرمى إلى خزن كل ما يزيد من المياه عن الاحتياجات فى السنين العالية للسحب منه فى السنين الواطية ، ووظيفة السد فى أبسط

تعبير هى خلق فيضان صناعى ذى إيراد ثابت تتفق تصرفاته مع الوفاء الكامل بالمطالب الزراعية فى كل المواسم ، وبذلك تتمتع البلاد بإيراد معلوم، ومضمون يسمح برسم سياسة مائية ثابتة تحقق للبلاد ما تهدف إليه من تقدم وقوة ورخاء .

ومشروع السد العالى — دون منازع — أهم حلقة فى سلسلة مشروعات ضبط النهر ، وهو المشروع الوحيد الذى يتيح استغلال مياه الفيضان التى تذهب إلى البحر سدى كل عام ، ويكفل مع مشروعات ضبط النهر بالبحيرات الاستوائية والهضبة الاثيوبية الاستغلال الكامل لجميع مياه النهر لمصلحة (مصر) والسودان .

والسد العالى هو جبل من ركام الجرانيت بداخله نواة صماء من الطمى وفرشة أمامية من الطمى كذلك ، ويربط النواة الصماء بالقاع الصخرى ستارة رأسية قاطعة للمياه بواسطة حقن المواد الرسوبية بالطين والأسمنت وبهذا يعتبر من بين السدود العالمية التى من نوعه وأكثرها أمنا ، لأنه محمى ضد الانهيار بخطين من خطوط الدفاع هما الفرشة الأماميه ، والستارة الرأسية القاطعة للمياه

ويتكون جسم السد من ثلاثه أجزاء رئيسيه هى السد الجزئى الامامى، والسد الجزئى الخلفى ، والسد الرئيسى .

السد الجزئى الأمامى :

وظيفة هذا السد الأساسية هى تحويل مياه النهر إلى القناة الجانبية خلال فترة إنشاء السد الرئيسى ، وهو يمثل سدا بارتفاع ٥٠ مترا وبطول ٥٠٠ متر

عند القاع ، وسينشأ من الركام الصخرى المستخرج من ناتج حفر القناة الجانبية بعد استبعاد الأحجار الصغيرة منه وملء الفراغات الموجودة بين الركام الصخرى بالرمال الكثبانية مع تغطية الميل الأمامى للسد بالرمال الكثبانية تعلوها طبقة من ركام الأحجار لمنع تسرب المياه من هذا السد وفى الوقت نفسه يمكن الخزن أمامه إلى درجة ١٣٣ مترا وهذا يتيح زيادة مياه الخزن بنحو ٨ مليارات متر مكعب يمكن استغلالها فى استصلاح مليون فدان جديدة مع تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة نحو ٧٠٠ ألف فدان إلى نظام الرى المستديم .

السد الجزئى الخلفى :

وظيفة هذا السد هى منع دخول المياه الحمراء المحملة بالطمى إلى الموقع الذى سيقام عليه السد الرئيسى حتى لا يرسب الطمى بهذا الموقع ، ويساعد مع السد الأمامى على إنشاء السد الرئيسى فى مياه راكدة بعيدة عن تأثير التيارات المائية ، وسينشأ هذا السد من الركام الصخرى بارتفاع ٣٥ مترا فوق قاع النهر .

السد الرئيسى :

يبدأ فى إنشائه بعد إقامة السدين الجزئيين الأمامى والخلفى اللذين يكونان جزءا من جسم السد الرئيسى ، ويبلغ ارتفاعه كما ذكرنا ١١١ مترا فوق قاع النهر ، وطوله ٣٥٠٠ متر ، والتصميم الموضوع له يمثل سدا من الركام الصخرى بداخله نواة صماء وفرشة أفقية صماء أيضا من الأمام تحتها طبقة من الرمال المكثفة المضغوطة مستمرة حتى قاع النهر ، ثم قاطع رأسى للمياه يمتد من منسوب القاع حتى طبقة الصخر بواسطة حقن

التربة ، ونواة السد مزودة بثلاث ممرات معدة بالأجهزة اللازمة للكشف عن التسرب وقياس الضغوط والاهتزازات، والقيام بأعمال الصيانة اللازمة للستارة الرأسية .

قنـــاة التحويل :

كان من المقرر أن يتم تحويل مياة النهر عن طريق سبعة انفاق جانبية تنشأ بالضفة الشرقية للنهر ، غير أن الدراسات التى تمت أخيراً انتهت إلى تفضيل إنشاء قنـاة مفتوحة بدلا من الانفاق ، تتوسطها مجموعة من الانفاق ، تتوسطها ستة انفاق بطول ٢٥٠ مترا وقطاع كل منها ١٤,٠٠ × ١٣,٥٠ مترا تركب بها بوابات الموازنات ، وسيصير حفر الانفاق المذكورة تحت محور السد الرئيسى فى الصخر البكر ، وقد أخذ بفكرة القناة المفتوحة بدلا من الانفاق لأنها الضاغط على السد الجزئى ، وتحل مشكلة البوابات فضلا عن أن تكاليفها أقل ، ويبلغ طول القناة ١٨٣٥ مترا ، ويضمن التصميم الموضوع لها مواجهة الاحتمالات الآتية :

(١) إمكان تمرير احتياجات الرى عند نهاية فترة تفريغ خزان اسوان إلى منسوب ٩٦ مترا أمام السد الجزئى الامامى ومقدارها ١٨٠٠ متر مكعب فى الثانية بفرق توازن حوالى متر .

(٢) إمكان تمرير اقصى تصرف مسموح به خلف خزان اسوان أثناء الفيضان ومقداره حوالى ١١,٠٠٠ متر مكعب فى الثانية مع عدم زيادة فرق التوازن عن ١٢ مترا .

ويتبع التخطيط المعتمد للقناة خطوط الكنتور الواطية بالبر الشرقى للنهر ، وهو مايساعد على خفض كميات الحفر فى الصخور إلى أقل حد

ممكن ، ويساعد بالتالى على خفض تكاليف الانشاء . أما القطاع التصميمى للقناة فمن المقترح أن يكون عرض قاعها فى الجزء الأمامى حوالى ٦٠ مترا بمنسوب حوالى ٨٥ مترا ، وميول جانبيه مع عمل مسطح بعرض خمسة أمتار على أرتفاع مناسب ، ويزداد عرض القاع تدريجيا عند مداخل الانفاق حيث يصل إلى حوالى ٢٠٠ متر ، والغرض من ذلك هو العمل على تقليل فرق التوازن إلى أقل حد ممكن ، وتمر المياه تحت السد خلال الستة انفاق السابق الاشارة اليهـــا والمزودة ببوابات موازنه للتحكم فى تصريف المياه .

محطة توليد الكهرباء :

كان من المقرر أن تنشأ هذه المحطة بباطن الجبل بالبر الغربى للنهر ، إلا انه رؤى أخيراً انشاؤها بالبر الشرقى بمجرى القنـاة الخلفى عند مخرج الانفاق تقليلا للنفقات وستشتمل هذه المحطة حسب التصميم المعتمد لها على ١٢ وحدة لتوليد الكهرباء تدار بتربينات من طراز (فرانسيس) قوة كل منها ١٧٥,٠٠٠ كيلوات ، يمكن أن تشتغل على سقوط يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مترا وتبلغ قوة المحطة ٢,١٠٠,٠٠٠ كيلوات ، والطاقه المولدة منها فى السنه نحو ١٠ مليارات كيلوات ساعة ، وهى بهذا الوصف تعتبر من أكبر المحطات الكهربائية المائية فى العالم .

المفيض :

من المقرر أيضاً إنشاء مفيض بالبر الغربى للنهر لتصريف مياه الخزان إذا ما ارتفع منسوبها عن اقصى منسوب مقرر وهو ١٨٢ مترا ، ويبلغ

طول عتب المفيض حوالى ٤٠٠ متر ومنسوبه ١٨٠ مترا ، ويسمح بمرور تصرف قدره ٢٠٠ مليون متر مكعب يوميا .

ويختلف المشروع الجديد عن المشروع الأصلى فى النقط الآتية :

(١) كان من المقرر أن يتم تحويل مجرى النهر بواسطة سبعة انفاق تحفر فى باطن الجبل ، وقد رؤى أخيرا استبدال هذه الانفاق بمجرى مكشوف تتوسطه ستة انفاق كما تقدم .

وكان من المقرر أن تنشأ محطة توليد الكهرباء بالبر الغربى بباطن الجبل وتشتمل على ١٦ تربينة قوة كل منها ١٥٠,٠٠٠ كيلوات ، فرئى انشاء هذه المحطة بالبر الشرقى بمجرى القناة الخلقى عند مخرج الانفاق على ان تشتمل على ١٢ تربينة قوة كل منها ١٧٥,٠٠٠ .

(٢) رؤى نقل محور السد الرئيسى إلى مسافة سبعة كيلو مترات امام خزان اسوان ، بدلا من ٦,٥٠ كيلو مترات مع تقصير طول السد عند القطاع من نحو ١٣٠٠ متر إلى ١٠٠٠ متر فقط .

(٤) كان من المقرر انشاء السد الجزئى الأمامى من الركام الصخرى فوق مرشح معكوس من كسر الجرانيت المدرج ، فرئى الاستغناء عن المرشحات لصعوبة وضعها تحت أعماق كبيرة من المياه وعدم ضمان وضعها طبقاً للمواصفات تحت ظروف العمل بالسد العالى ، ولضرورة عمل آلات خاصة بتكاليف عالية لوضع هذه المرشحات اكتفاء بتلبيس الصخور بالرمال الكشبانية .

(٥) الاستغناء عن طبقة الطمى الواقعة إلى الخلف من النواة الصماء .

(٦) الاستغناء عن المرشحات العميقة الواقعة تحت الجزء الخلفى للسد وبالتالى الاستغناء عن التجريف تحت أعماق كبيرة من المياه ، نظراً لصعوبة هذا التجريف ولضرورة انشاء كراكات بمواصفات خاصة لاجرائه بتكاليف باهظة ، مع الاستعانة بعمل آبار للتخفيف للقيام بوظيفة المرشحات الخلفية .

وسيترتب على هذه التعديلات توفير مالا يقل عن ١٢ مليون جنيه من تكاليف إنشاء السد .

وقد كان من المقرر أن يتم تنفيذ المشروع على مرحلة واحدة ، نظراً للفائدة الجليلة التى يتيحها هذا المشروع للبلاد ، ولشدة حاجتها اليه لتدعيم اقتصادياتها والسير قدما فى تصنيع البلاد ، إلا انه نظرا للظروف التى صاحبت تمويل المشروع فى بادىء الأمر ، فقد رؤى تنفيذه على مرحلتين فى حدود طاقة البلاد المالية على أن تشمل المرحلة الأولى انشاء السد الجزئى الأمامى والسد الجزئى الخلفى ومجرى تحويل النهر ، فهذا يمكن البلاد من الاستفادة بالمياه الاضافية التى تتيحها هذه المرحلة فى التوسع الزراعى لحوالى مليون فدان جديدة مع تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة نحو ٧٠٠ ألف فدان إلى الرى المستديم على أن يبدأ فى انشاء المرحلة الثانية التى تشمل تكملة إنشاء السد وبناء محطة الكهرباء عقب الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى مباشرة ، وذلك حتى يمكن للبلاد أن تستفيد من الكهرباء التى يمكن توليدها من هذه المرحلة بالاستمرار فى

لصنيع البلاد ، ولضمان الاحتياجات المائية للمساحات المنزرعة فى جميع السنين خصوصا أقلها إيرادا فضلا عن تحقق وقاية تامة من غوائل الفيضانات .

ونظراً لأن حكومة الاتحاد السوفيتى اتفقت مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة على بذل معونتها الفنية والاقتصادية لاتمام المشروع فى وضعه النهائى ، لما سيترتب عليه من الوفر فى الوقت والتكاليف ، ولأن البلاد فى أمس الحاجة لتنفيذ هذا المشروع وإتمامه بأسرع وقت ممكن حتى تتمكن من السير فى تنفيذ برامجها لدعم إقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة للشعب ، فقد قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة إدماج المرحلتين والسير فى تنفيذ المشروع كله على مرحلة واحده كما وضعت برنامجا لتنفيذ المشروع على الوجه الآتى :

(١) يتم إنشاء السد الامامى والسد الخلفى وقناة التحويل فى نهاية عام ١٩٦٤ حيث يمكن الحصول على خزن إضافى مقداره ٤ مليارات من الأمتار المكعبة عام ١٩٦٥ و ٦ مليارات عام ١٩٦٦ و ٨ مليارات عام ١٩٦٧ تستغل فى زيادة المساحات المنزرعة وتحويل الحياض كما تقدم .

(٢) يتم انشاء السد الرئيسى لمنسوب ١٥٥ عام ١٩٦٧ حيث يبدأ فى الخزن المستمر لمياه الفيضان بما يتضمن الاحتياجات المالية لجميع المساحات المنزرعة والوقاية التامة من اخطار الفيضانات ، وفى هذا العام يتم أيضا تركيب ثلاث وحدات كهربائية واحد خطى الشبكة الكهربائية إلى القاهرة والخطوط الفرعية بما يتيح الحصول على طاقة كهربائية مقدارها مليار كيلوات ساعة .

(٣) يتم فى عام ١٩٦٨ تكملة السد الرئيسى نهائيا ، كما يتم تركيب ثلاث وحدات كهربائية وتكملة الشبكة الكهربائية ، بما يتيح زيادة الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة إلى ثلاث مليارات كيلوات ساعة .

(٤) وفى عام ١٩٦٩ يتم تركيب وحدات أخرى تعمل على زيادة الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة إلى ٦ مليارات كيلوات ساعة سنويا .

(٥) وفى عام ١٩٧٠ يتم العمل نهائيا بالمحطة الكهربائية بتركيب الثلاث وحدات الباقية ، وبذلك تزيد الطاقة المولدة من المحطة إلى ٨ مليارات كيلوات ساعة سنوياً .

(٦) ينتظر أن تصل الطاقة الكهربائية الممكن الحصول عليها من المحطة إلى ١٠ مليارات كيلوات ساعة سنوياً قرابة عام ١٩٧٣ وهى أقصى طاقة كهربائية يمكن الحصول عليها من هذه المحطة .

وقد بدأ العمل فى الأعمال التحضيرية للمشروع عام ١٩٥٥ فتم انشاء الطرق المؤدية إلى المشروع بالبرين الشرقى والغربى للنهر عام ١٩٥٧ ، كما تم إنشاء معمل ابحاث التربة وتزويده بالأجهزة والأدوات اللازمة ، وكان من المفروض أن يستمر العمل فى إقامة المنشأة السكنية بالبر الغربى والمرافق اللازمة لها ، وامتداد خط السكك الحديدية مزدوجاً إلى الموقع إلا أن سياسة الحكومة فى ذلك الوقت اقتضت التريث فى القيام بهذه الأعمال فتوقف العمل بها .

وفى نهاية عام ١٩٥٨ عقدت الحكومة مع حكومة الاتحاد السوفيتى

اتفاقية تقضى بتقديم المعونة الفنية والاقتصادية لبناء المرحلة الأولى من السد العالى ، وبناء على ذلك رأت الحكومة استئناف السير فى الأعمال التحضيرية المذكورة ، وإنشاء طريق فرعى إلى الميناء النهرى المؤقت بخور كوندى الذى سيحل محل ميناء الشلال الحالى.

وفى يوم ٩ يناير سنة ١٩٦٠ أرسى السيد رئيس الجمهورية الحجر الأساسى للمشروع مؤذنا ببدء العمل فيه .

ومنذ هذا التاريخ بدأ العمل فعلا فى تنفيذ المشروع نفسه ، حيث أخذ فى إقامة الورش والمخازن ومحطات الهواء المضغوط ومخازن المفرقعات ومد الخط الكهربائى من محطة توليد الكهرباء بأسوان إلى السد العالى ، كما أخذ فى إنشاء الطرق الداخلية اللازمة للتنفيذ ، وعمليات المياه والانارة وتركيب المعدات والآلات الواردة من الاتحاد السوفيتى ، كما بدأت فى نفس الوقت أعمال الحفر بمجرى قناة التحويل مصلحيا بواسطة المعدات السوفيتية مع إستعمال المفرقعات ، وتم إلى الآن حفر حوالى ٥٠٠ ألف متر مكعب يجرى نقلها وتشوينها فى المواقع المقررة لها استعدادا لاستعمالها فى إنشاء السد الجزئى الأمامى والسد الخلفى عند البدء فى تنفيذهما .

وفيما يلى بيان بالأعمال التى بدأ العمل فيها منذ يوم ٩ يناير سنة ١٩٦٠ وتمت أو لا يزال العمل جاريا بها إلى الآن :

١ ــ الطريق الفرعى الموصل إلى الميناء المؤقت بخور كوندى.

٢ ــ إقامة مكتب ومنشأة سكنية للموظفين والعمال بالبر الغربى .

٣ ــ عمليات المياه بالبر الغربى (عكرة ومرشحة) .

٤ — الطرق الداخلية بالمنشأة بالبر الغربى .

٥ — مجارى المنشأة بالبر الغربى .

٦ — شبكة مواسير المياه الداخلية للمنشأة .

٧ — شبكة إنارة المنشأة .

٨ — مصنع الثلج وغرف التبريد .

٩ — خط نقل الكهرباء من محطة توليد الكهرباء بخزان أسوان إلى موقع السد بالبرين الغربى والشرقى على ضغط ١٣٢,٠٠٠ فولت لنقل قوة تزيد على ٢٠,٠٠٠ كيلوات لتغذية المرافق وجميع أعمال إنشاء المشروع بالبرين .

١٠ — محطات المحولات الكهربائية بالبر الشرقى والغربى .

١١ — إنشاء مخازن عمومية للمعدات والمواد بالبر الشرقى .

١٢ — إنشاء مخازن للمفرقعات والمتفجرات .

١٣ — إنشاء جراجات وورش لصيانة السيارات .

١٤ — إنشاء ورش ميكانيكية .

١٥ — إنشاء محطة ضغط الهواء وأبراج التبريد .

١٦ — إنشاء عمليات المياه العكرة والمروقة والمرشحة وشبكة مواسير المياه بالبر الشرقى .

١٧ — إنشاء الطرق الداخلية اللازمة لتغذية الأعمال بالبر الشرقى.

١٨ — إنشاء مكتب للتنفيذ بالبر الشرقى.

١٩ — إنشاء نقطة للبوليس والمباحث والمطافىء بالبر الشرقى .

٢٠ — إنشاء وحدة طبية بالبر الشرقى وأخرى بالبر الغربى مع المرافق اللازمة لها.

٢١ — إنشاء محطات للشحن بهريف ومحطات للتفريغ بالسد العالى ومحطة أخرى بالشلال .

وجار فى الوقت ذاته إعداد التصميمات التفصيلية الخاصة بالمشروع والقيام بالمباحث الهيدروجينية والجيولوجية والطبوغرافية ، وتحديد مواقع العمل ونزع الملكية ووضع التصميمات اللازمة للحجر الصحى والحجر البيطرى بالموقع ، بدلا من المحاجر الموجودة الآن بالشلال ، كما أنه جار أيضاً وصول معدات التنفيذ اللازمة من الاتحاد السوفيتى ، وقد بلغ وزن المعدات والمهمات التى وصلت إلى أسوان حتى الآن حوالى ١٥٠٫٠٠٠ طن ، كما بلغت الكميات التى تم نسفها من الصخور بمجرى قناة التحويل حتى الآن نحو ٥٠٠ ألف متر مكعب استعمل فى نسفها نحو ٢٥٠ طنا من الديناميت .

كذلك تم عمل التصميمات وأعداد صور ومواصفات وعقود الجزء الأول من المشروع وأعلن عنه فى مناقصة عامة فى أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ فتحت مظاريفها يوم ٣ يناير سنة ١٩٦١ . وتشمل إنشاء السد الجزئى

الأمامى ، والسد الجزئى الخلفى ، والجناح الأيمن للسد والقناة التحويلية بمجرى النهر ، وأساسات محطة توليد الكهرباء .

وبلغ مجموع ما صرف على الأعمال التى تمت بالمشروع للآن ، بما فيها أعمال الابحاث حوالى ستة ملايين من الجنيهات بخلاف ثلاثة ملايين جنيه هى القسط الأول من تعويضات حلفا . ومن هذه الستة ملايين صرف أكثر من أربعة ملايين ونصف منذ وضع الحجر الأساسى فى ٩ يناير سنة ١٩٦٠ حتى الآن .

وقد اشتركت هيئات عديدة عربية وأجنبية فى القيام بأبحاث المشروع وإعداده للتنفيذ ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، من الهيئات العربية ، رجال الجيش والجامعة ووزارة الأشغال والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، وهيئة السد العالى ، واللجنة العليا للسد العالى ، ومن الهيئات والشركات الأجنبية شركة هوختيف ، وشركة جوهان وكيلز الألمانيتـــان وشركة ف . ب . السويدية ، وشركة سوليتاش ، وشركة جوجريا الفرنسيتين وشركة روديو الإيطالية والبيت الهندسى الاستشارى الكسندر جيبل البريطانى ، وهيئة تكنوبروم أكسبورت السوفيتية ، ومن الخبراء العالميين : البروفسير كارل ترزاكى ، والمستر ا . س . ستيل والدكتور لورانز استراوب الأمريكيين ومسيو أندريه كوين الفرنسى ، والمستر ماكس بروس الألمانى ، وخبراء البنك الدولى ، وعلى رأسهم مستر جيل هاثورى وغيرهم .

ويقوم الجهاز التنفيذى لبنـاء السد العالى فى الوقت الحاضر بالأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع بالاشتراك مع الخبراء السوفيت ، وعلى رأسهم

البروفيير كومزين تحت إشراف لجنة بناء السد العالى واللجنة العليا للسد العالى ويعمل بالمشروع الآن حوالى ٣٠٠٠ عامل بموقع السد تحت إشراف نحو ١٠٠ مهندس عربى بالاشتراك مع ٦٥ خبيرا سوفيتيا منهم ٣٥ مهندسا و ٣٠ فنيا .

ويبلغ جمالى تكاليف المشروع والأعمال المترتبة عليه ٤٠٤ ملايين من الجنيهات موزعة كالآتى :

	مليون جنيه
١ ــ تكاليف السد العالى بما فى ذلك الأعمال المدنية لمحطة الكهرباء والتعويضات .	١١٢
٢ ــ تكاليف ١٢ تربينة وما يتبعها من أعمال كهربائية والخطوط الكهربائية وفروعها .	٩٠
٣ ــ تكاليف مشروعات الرى والصرف لتحويل الحياض والتوسع فى مليون فدان .	٨٥
٤ ــ الطريق والمرافق العامة فى أراضى التوسع	١٩
٥ ــ تكاليف تهيئة الحياض للرى المستديم	٧
٦ ــ تكاليف استصلاح مليون فدان	٧٠
٧ ــ مساكن للمساحات الجديدة	٢١
التكاليف الكلية للمشروع خلاف رأس المال أثناء التنفيذ	٤٠٤

والسد العالى مشروع إنتاجى وقائى من الدرجة الاولى، ويعتبر بالنسبة للمشروعات الاخرى التى من نوعه أكثرها إنتصارا وأقلها تكاليفا نظراً لما يتيحه للبلاد من فوائد جليلة ، إذ يحقق لها إلى جانب إستغلال مياه الفيضان التى تذهب إلى البحر سدى كل عام فى أغراض الرى وتوليد الكهرباء، وقاية البلاد وقاية تامة من غوائل الفيضانات ، فضلا عن تحسين وسائل الصرف والملاحة ، وضمان إحتياجات الرى للزراعات القائمة والمستجدة فى جميع السنين .

وفيما يلى بعض المزايا التى يتيحها هذا المشروع الجليل للجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان :

(ا) التوسع الزراعى فى مساحة مليون فدان مع تحويل حياض الوجه القبلى فى مساحة نحو ٧٠٠ ألف فدان إلى الرى المستديم ، وهذا يزيد المساحة المنزرعة الآن بحوالى ٢٠ ٪

(ب) ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة — الحالية والمستجدة — فى جميع السنين حتى فى اقل السنين إيراداً مع ضمان وصول ميـــاه الرى للزراعات المختلفة بالكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة فتزيد غلتها .

(جـ) تحسين صرف جميع الأراضى الزراعية بما يزيد غلتها فضلا عن تبسيط مشروعات الصرف وتوفير كثير من نفقاتها .

(د) ضمان زراعة ٧٠٠,٠٠٠ فدان أرز سنوياً مهما كان إيراد النهر .

(هـ) الوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية دون الحاجة إلى تعلية جسور النيل الحالية أو تقويتها ، وهـذا ماتضحى به مصلحة الرى كثيراً من الزراعات نتيجة لرشح المياه بها وتوفير مجهود عمال مراقبة جسور النيل أثناء الفيضانات والاستفادة بهم فى الشئون الزراعية .

(و) تحسين حالة الملاحة .

(ز) تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان بما يضاعف الطاقة الكهربائية الثابتة للمحطة .

(ح) إمكان ضمان وجود فرق توازن على القناطر الكبرى المقامه على النيل طول العام مما يهيء توليد القوى الكهربائية منها مع إمكان إقامة قناطر أخرى على النيل للاستفادة بجميع انحدار مياه النيل فى توليد الكهرباء

(ط) توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو ١٠ مليارات كيلوات ساعة سنوياً ، أو ما يعادل ستة أمثال الطاقة الكهربائية المستعملة بمصر فى الوقت الحاضر يساعد على خلق صناعات جديدة وأزدهار الصناعات الحالية .

(ى) توفير حوالى ٢٫٥ مليون طن مازوت سنوياً .

(ك) توفير العملات الصعبة بسبب الاستغناء عن كثير من المواد المستوردة .

وبتحويل هذه المزايا إلى أرقام يتضح أن الزيادة فى الدخل القومى والدخل الحكومى التى يمكن أن تحصل عليها الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ هذا المشروع والمشروعات المترتبة عليه مقدرة بملايين الجنيهات المصرية كالآتى :

	مليون جنيه
(أ) الزيادة فى الدخل القومى :	
(١) التوسع فى زراعة حوالى مليون فدان جديد مع تحويل حياض الوجه القبلى إلى نظام الرى المستديم	٦٣
(٢) ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة الحالية والمستجدة فى جميع السنين حتى فى أقل السنين إيرادا وتحسين صرفها وضمان زراعة ٧٠٠,٠٠٠ فدان أرز سنوياً .	٥٦
(٣) وقاية البلاد من اخطار الفيضانات العالية ومنع الرشح بالاراضى المجاورة ، وتلافى فوق السواحل والجزر	١٠
(٤) تحسين حالة الملاحة بسبب التحكم فى التصرفات خلف السد .	٥
(٥) إنتاج طاقة كهربائية تقدر بنحو ١٠ مليارات كيلوات ساعة سنوياً ، مع تحسين اقتصاديات مشروع كهربة خزان أسوان .	١٠٠
الجملة	٢٢٤
(ب) الزيادة فى الدخل الحكومى :	
(١) الزيادة فى الدخل الحكومى من متحصلات أموال الضرائب على الأطيان المستحقة وزيادة انتاج الاراضى الحالية	٩
(٢) زيادة دخل الحكومة من تحسن الملاحة وتوفير مصاريف تحفظات النيل وخلافها .	٢,٥
زيادة دخل الحكومة من مشروع كهربة السد العالى	١٠,٥
الجملة	٢٢

يتضح من ذلك أن نسبة العائد من المشروع إلى جملة تكاليفه تبلغ نحو ٥٨ ٪ وهى نسبة عالية جدا ، كما أن المشروع يغطى تكاليفه فى أقل من سنتين . بخلاف ما يعود على الحكومة من أموال بيعها الأراضى التى سيتم استصلاحها .

أما المزايا التى يتيحها المشروع لجمهورية السودان فهى :

١ — التوسع الزراعى فى حوالى ثلاثة أمثال المساحة المنزرعة حالياً .

٢ — ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة الآن والمستجدة .

٣ — التوسع فى زراعة القطن الطويل التيلة .

٤ — زيادة الدخل السنوى للحكومة والدخل القومى من الزراعة بنحو ٣٠٠ ٪

٥ — الانتفاع من السدود التى تقوم حكومة السودان بانشائها واستغلال سقوط المياه منها فى توليد الكهرباء .

٦ — إمكان ملء الخزانات التى يقيمها السودان من المياه الرائقة نسبياً يطيل فى عمرها .

وتبلغ كميات المواد المختلفة التى تلزم لإنشاء هذا العمل العظيم نحو ٤٠ مليون متر مكعب من ركام الجرانيت وخلافه من رمال وطمى .

وكثير من هذا المكعب سيصير تشغيله تحت ظروف قاسية داخل حوض الخزان الحالى فى أعماق كبيرة من المياه وفى وقت محدود .

كما تبلغ كمية الحديد اللازمة نحو ٦٥ ألف طن بما فيها بوابات الموازنة

وهى تحتاج إلى عناية خاصة من حيث التصميم والتنفيذ لإمكان موازنة مياه النهر .

ومثل هذا العمل الضخم يحتاج تنفيذه إلى معدات ميكانيكية هائلة يبلغ وزنها ٢٥ ألف طن من الطراز الحديث ذات الكفاية والمقدرة الممتازة حتى يمكنها تشغيل نحو ٣٦,٠٠٠ متر مكعب يوميا فى بعض المواسم ، كما أن مثل هذه الآلات يحتاج إلى قوة كبيرة لإدارتها قد تصل إلى ٢٠ ألف كيلوات يمكن الحصول عليها من كهربة خزان أسوان ، وهى قوة كبيرة تكفى لإنارة عدة مدن كبيرة .

والأيدى العاملة قد تصل فى بعض سنى التشغيل إلى ٦٠٠٠ عامل يوميا ، والعمل بهذا الوصف يحتاج إلى مقدرة فنية ممتازة ، وخبرة فائقة فى تنظيم العمل ، ووضع برامج التنفيذ ، علاوة على دراية واسعة بطبيعة النهر وموازناته وتصرفاته ، حتى يمكن تحويل مياه النهر العظيم بالسياسة واللين من مجراه الطبيعى إلى مجرى صناعى فى جبل من الجرانيت دون الإخلال بأى حال من الوفاء باحتياجات الزراعة القائمة .

وفيما يلى بيان بأهم المعدات والمهمات والمواد التى وصلت أو المنتظر وصولها إلى أسوان :

عدد	
٧	حفارات كهربائية سعة أربعة أمتار مكعبة
٩	حفارات كهربائية صغيرة .
٣	حفارات ديزل صغيرة
٣٥	بولدوزر
٥٥	سيارة قلابة حمولة ٢٥ طنا

٥٥ سيارة قلابة حمو ٢½ طن

٥٤ لورى وسيارة ركوب

٥ أتوبيس

١٠٠ ماكينة للتخريم بمعداتها

٤ خلاطات للخرسانة بمعداتها

٣٧ أوناش من حمولات مختلفة

٧٠ طلمبة من أحجام مختلفة

٥ محطات محولات كهربائية .

وذلك إلى جانب مئات الأطنان من مختلف المعدات اللازمة للورش الميكانيكية وورش صيانة السيارات ومحطات الهواء المضغوط ، ومحطات النهوية ومخازن الوقود والشحومات وخلافها .

وكذلك من المواد اللازمة لأعمال التنفيذ نحو ٦٦٠ طنا من أنواع ومقاسات الحديد المختلفة و ١٤١٦ طنا من مواسير الحديد ، و ٦٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب ، و ٢٥ طنا اسبستوس و ٥٠ طن أسلاك صلب و ٢٥ طن مواسير وصواميل و ٢ طن شحومات و ٦٠ طنا من المواد اللازمة لخلط الخرسانة .

وقد عقدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة مع حكومة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية اتفاقيتين بشأن المعونة الاقتصادية والفنية لبناء السد العالى .

الاتفاقية الأولى خاصة ببناء المرحلة الأولى للسد العالى ، وتتعهد فيها حكومة الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بأن تقدم إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا مقداره ٤٠٠ مليون روبل أو ما يعادل ٣٥ مليون جنيه .

والاتفاقية الثانيه تختص باتمام إنشاء مشروع السد العالى فى وضعه النهائى ، وكذلك محطه توليد القوى وخطوط نقل الكهرباء إلى القاهرة ، ويبلغ هذا القرض ٩٠٠ مليون روبل ، أو ما يعادل ٧٨ مليون جنيه .

الميزانيـــــة الانتاجية

صورة الآمال التى حققتها الثورة ـ الظواهر الجديدة فى الميزانية ـ رفع قيمة العملة ـ أهداف الميزانية ـ زيادة الاعتمادات ـ التكامل بين المشروعات الإنمائيـة فى الإقليم السورى .

روعى عند اعداد مشروع الميزانية العامة للدولة أن تتسق بقدر الامكان مع الميزانية الافتراضية للخطة الشاملة .

وتتكون ميزانية الجمهورية العربية المتحدة فى العام المالى ١٩٦٠/١٩٦١ من ميزانية الوزارات والمصالح الموحدة باقليمى الجمهورية والميزانية العادية لكل من الاقليمين والميزانية الانتاجية بالاقليم الجنوبى والانمائية بالاقليم الشمالى فضلا عن الميزانيات المستقلة والملحقة سواء بميزانية الوزارات والمصالح الموحدة او بميزانية كل من الاقليمين .

وهذه المجموعة الضخمة من الميزانيات — التى تنطوى على برامج الحكومة وخططها ومقومات سياستها الاصلاحية — لا تقتصر دلالتها على تبيان النشاط الحكومى من العام المالى الجديد وانما تعبر عن الامال الضخمة التى حققتها الثوره .

فالانفاق العام الذى يمثل القطاع الاشتراكى فى مجهودات التنميه الاقتصادية والاجتماعية قد ارتفع فى الاقليم الجنوبى من ١٥٥ مليون جنيه كمتوسط سنوى فى السنوات الست السابقة على الثورة إلى ٧٠٠ مليون جنية فى السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ .

وفى الاقليم الشمالى ارتفع الانفاق العام من ٤٨٠ مليون ليرة كمتوسط للسنتين السابقتين للوحدة إلى اكثر من ٨٢٣ مليون ليرة فى السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ .

والخدمات العامة التعليمية والثقافية والاجتماعية وغيرها التى طالما اهمل شانها وحرم منها المواطنون الذين هم اكثر حاجة اليها قد وجه اليها

نصيب هام من الانفاق العام فى كلا الاقليمين ووزعت توزيعا عادلا وأصبحت فى متناول المواطنين جميعا أينما وجدوا وحيثما قاموا .

وخدمات الدفاع والامن والعدالة أصبحت فى المقام الذى يناسب عزة الوطن ، واستقلاله وحريته وكرامته ، وبالمستوى الذى يوفر الطمانينة والامن والاستقرار لحياة الوطن وابنائه .

والاصلاح الزراعى الذى استهدف نشر الملكيات الصغيرة فى كلا الاقليمين وتحويل اكبر عدد ممكن من الاجراء إلى ملاك ، لايزال يسير فى طريقه الذى رسمه له عهد الاصلاح ، فالجهود الدائبة تبذل لاستصلاح المساحات الشاسعة من الاراضى واستزراعها تمهيدا لتمليكها لاسر الفلاحين الاجراء .

والاقتصاد القومى تعززت اركانه وتوطدت دعائمه بما بذل من جهود فى سبيل التصنيع وفى سبيل تنمية الانتاج الزراعى واستثمار كافة الموارد الطبيعية بالاقليمين .

وتعتبر الميزانية الجديد الخطوة الرئيسية الاولى فى سبيل تنفيذ الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ولتحقيق ماترجوه البلاد من وراء ذلك من رخاء .

وتتميز تقديرات الميزانية للاقليم الجنوبى فى العام المالى الجديد بعدة ظواهر هامة هى :

١ — اهمية الاستثمار العام الذى يمثل القطاع الاشتراكى فى الخطة العامة للدولة ولقد ارتفعت الميزانية الانتاجية من ٩٨ مليون فى السنة المالية ١٩٦٠/٥٩ الى ٢٨٥,٨ مليون فى ميزانية السنة المالية ١٩٦١/٦٠ وهذا الرقم

لا يعبر عن القطاع الاشتراكى كله ، اذ يشمل ايضا هيئات عامة وشركات رءوس اموالها تملكها أو تشترك فيها الاموال العامة مثل شركات المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة مصر وشركاتها والمجالس البلدية .

٢ — الاهتمام بالخدمات العامة التعليمية والثقافية والصحية وغيرها من مقومات الحياة الانسانية التى تسعى الحكومة لتوفيرها لكافة المواطنين لتكمل لهم إلى جانب عزة الحرية والاستقلال كرامة العيش ورفاهيته .

٣ — الاهتمام بنفقات الامن والدفاع باعتبارهما من أول واجبات الدولة لحماية الوطن والمواطنين وكفالة الطمأنينة لهم .

٤ — العمل على دعم الاقتصاد القومى وذلك بالإهتمام بالمعارض والاسواق المحلية والدولية وفتح الاسواق الخارجية ورفع قيمة الجنيه اذ كان من الأسس التى بنيت عليها التقديرات خفض علاوة تحويل النقد بالنسبة للتحويلات الخاصة بالاستيراد والمدفوعات غير المنظورة من ٢٠ ٪ إلى ١٠ ٪ والاكتفاء برفع الرسم الاحصائى من ١ إلى ٥ ٪ .

٥ — السعى إلى تحويل أكبر عدد من الاجراء إلى ملاك وذلك بتوسيع رقعة الارض المزروعة بعد أن استطاعت توزيع ٥٠٠,٠٠٠ فدان على ١٨٠,٠٠٠ أسرة بلغ عدد افرادها حوالى مليون نسمة .

٦ — العمل على استقرار الاسعار والتوسع فى الانتاج المحلى ومراقبة الاسعار ومنع الاحتكار .

ومسايرة لاتجاهات الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة احتياجاتها يبدو من تحليل النفقات العامة مدى اهتمام الحكومة

بالعلم وبالابحاث العلمية والتخطيطية ، فقد انشىء فى العهد الجديد لجنة التخطيط القومى والمركز القومى للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية والمجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والاداب ومعهد التخطيط القومى واللجنة المركزية للاحصاء ومعهد الادارة العامة وغير ذلك من معاهد البحث والدراسة كما يبدو مدى استجابه الميزانية العامة لمطالب الخطة الشاملة التى اقيمت على البحث العلمى الدقيق ، فقد عمدت الحكومة إلى اقامة التناسق بقدر الامكان بين الميزانية العامة للدولة والميزانية الافتراضية للخطة الشاملة فى السنة الاولى من سنواتها فجاءت الاستثمارات العامة فى الميزانية مطابقة للاستثمارات التى قدرت فى الميزانية الافتراضية للخطة وفى هذا العام التزمت الحكومة فى وضع تقديرات الميزانية العامة للدولة حدود الخطة الشاملة وتغطية مطالبها فى كافة قطاعاتها كما عملت على توفير امكانيات التنفيذ لها وجعلت الميزانية الانتاجية شاملة لكافة المشروعات الإنتاجية . . الإنشائية والتوسعية ، وذلك بنقل اعتمادات تنمية الانتاج التى كانت تدرج بالميزانية العادية إلى تلك الميزانية بعد تنقيتها من المصروفات العادية ولقد تطور معدل الانفاق العام فيما بعد الثورة حتى اصبح الان أكثر من اربعة اضعاف ماكان عليه قبل الثورة واتجهت النفقات العامة إلى النواحى الانتاجية والاجتماعية بعد أن كانت تستنفد فى النواحى غير المنتجة وتضيع هدرا فى مهاوى الاسراف والفساد . وقد بلغت جملة مصروفات الميزانية العادية فى السنوات الست السابقة على الثورة ٩٢٧,٣ من ملايين الجنيهات يضاف اليها ٢,٦ من ملايين الجنيهات هى صافى الفرق بين مصروفات الميزانيات الملحقة والمستقلة وبين الاعانات الحكومية الممنوحة لها فتكون جملة النفقات العامة ٩٢٩,٩ مليون جنيه بمتوسط ١٥٥ مليون جنيه فى العام .

وبلغت المصروفات الفعلية للميزانية العادية فى السنوات الست التالية للثورة ١٥١٢,١ مليون جنيه يضاف اليها ٢٢٨,٢ مليون جنيه هى صافى الفرق بين المصروفات الفعلية للميزانيات الملحقة والمستقلة وفى مقدمتها الميزانية الانتاجية وبين الاعانات الحكومية الممنوحة لها فيكون مجموع النفقات العامة ١٧٤٠,٣ مليون جنيه بمتوسط ٢٩٠ مليون جنيه .

وبلغت المصروفات المعتمدة للميزانية العادية فى سنتى ١٩٥٨ — ١٩٥٩ الماليتين مبلغ ٦٠٣,٧٤٠,٨٣٢ جنيها يضاف اليها ٢٠١,٠٤٧,٤٠٠ جنيه وهو صافى الفرق بين مصروفات الميزانيات الملحقة بميزانية الاقليم الجنوبى وبين الاعانات الحكومية الممنوحة لها ومبلغ قدرة ٦٢,٢٨٩,٥٥٥ جنيها صافى الفرق بين مصروفات الميزانيات الملحقة بالميزانية الموحدة — فيما يخص الاقليم الجنوبى وبين الاعانات الحكومية الممنوحة لها وجملة ذلك ٨٦٧,٠٧٧,٧٨٧ جنيها بمتوسط ٤٣٣,٥ مليون جنيه فى العام .

واخيرا بلغت تقديرات النفقات العامة فى الاقليم الجنوبى ٧٠٠,٥٦٥,٠٠٠ جنيه فى العام الحالى ١٩٦٠/١٩٦١ .

ولا تقتصر دلالة ذلك التطور على تأكيد اهمية القطاع العام فى ظل الاتجاه الاشتراكى لحكومة الثورة ولكنها تكشف أيضا عن الوثبة التى خصصتها الميزانية العامة فى المجالات الانتاجية والاجتماعية بحيث بلغت جملة مصروفات الميزانية الانتاجية التى هى وليدة الثورة الاصلاحية نحو ١٦٠ مليون من الجنيهات فى السنوات الست التالية للثورة ثم تابعت صعودها وتقدمها فى السنتين الاخيرتين أيضا فبلغت مصروفاتها المعتمدة ١٤٤ مليون جنيه ثم بلغت فى العام المالى الجديد ٢٨٥,٧ مليون جنيه .

وقد وضعت تقديرات الميزانية للجمهورية العربية المتحدة التى رسمتها

الدولة وأقامت دعائمها لبناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى تتوافر فيه الخدمات العامة لكافة المواطنين وتتكافأ فيه الفرص للجميع ، وتتسع مجالات العمل ، وتتضافر أركان الاقتصاد القومى وتتناسق ، ويتزايد الدخل القومى بخطوات سريعة مع حسن توزيعه بما يحقق العدالة الاجتماعية والرخاء العام .

وقد كان طبيعياً — وقد أخذت الحكومة بأسلوب التخطيط — أن تساير الميزانية اتجاهات الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والتوسع فى الخدمات العامة ، تلك الخطة التى حددت أهدافها وآجال تنفيذها والتى تبلورت أخيراً فى العمل على مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات مع بذل العناية البالغة بكيفية تكوينه وحسن توزيعه بما يحقق إقامة المجتمع الاشتراكى التعاونى ويكفل للاقتصاد القومى عوامل التوازن والاستقرار والثبات .

ولما كانت الخطة ذات هدفين رئيسيين هما تنمية الإنتاج والتوسع فى الخدمات العامة ، فقد روعى فى الميزانية الجديدة العمل على تحقيق هذين الهدفين ، فرفعت الإعتمادات المخصصة لمشروعات تنمية الإنتاج القومى إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه فى العام الماضى كما زيدت الاعتمادات المخصصة للتوسع فى الخدمات العامة ، التعليمية والصحية والعمرانية والاجتماعية ، وغير ذلك من الخدمات التى تدعم الطاقة البشرية وترفع الكفاية الإنتاجية وتحقق مستوى لائقا من العيش لجمهور المواطنين .

وقد وضعت تقديرات المصروفات فى الميزانية العادية بما فى ذلك النصيب فى الميزانية الموحدة شاملة للأبواب الأول والثانى والرابع

دون الباب الثالث الذى كانت تندرج فيه اعتمادات الأعمال الجديدة ، والذى نقل إلى الميزانية الإنتاجية مسايرة لإتجاهات التخطيط وعملا على توفير عناصر التكامل ومقومات التنفيذ السليم للخطة الشـــاملة ، وأخذا بمقتضيات التطور الحديث فى أوضاع الميزانية . وبذلك اقتصرت الميزانية العادية على المصروفات الدورية اللازمة لقيام الدولة بواجباتها الأساسية وأصبحت الميزانية الإنتاجية شاملة لكافة المشروعات الانشائية والتوسعية .

ولقد بلغ صافى الزيادة فى الباب الأول ٣٥٠ر٦٣١ر٦ جنيها نشأت عن زيادة قدرها ١٤٠ر٧٧٠ر٩ جنيها يقابلهـــا خفض قدره ٧٩٠ر٠٣٨ر٣ جنيها .

فلقد خص وظائف الدولة تعزيز جملة تكاليفه ٣٠٦ر٢٨٠ر٣ جنيهات فضلا عن ١٠٠ر٠٠٠ جنيه أدرجت فى أبواب أخرى غير الباب الأول وذلك بالمقارنة بما تضمنته ميزانية السنة المالية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ من تعزيز بلغت جملته ٣٥٥ر٧٢٣ر٢ جنيه .

وزادت إعتمادات الاقتصاد القومى حوالى خمسة ملايين جنيه للتوسع فى تشجيع الصادرات وتنويعها مراعاة لصالح التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وتنمية الثروة الأهلية .

وكذلك زادت مصروفات الدين العام ٤ ملايين جنيه ومليونين ونصف للإقليم السورى .

كذلك أضيف مليون جنيه إلى قسم المعاشات والمكافآت وهى زيادة ترمز إلى الخطوات الاشتراكية التى اتخذت إتجاه العمال والموظفين .

وخص وزارة التربية والتعليم وحدها زيادة قدرها ٥ر١٢ مليون جنيه منها ٤ر٥ مليون لاعانة الجامعات .

وخص وزارة الصحة أكثر من ٣ مليون جنيه للتوسع فى الخدمات العلاجية .

أما زيادة وزارة الخزانة فيدخل فيها مليون جنيه لخدمات البريد ولتحسين الخدمة للجمهور .

وقدرت الايرادات فى الميزانية العمومية للاقليم الجنوبى بمبلغ ٣٧٠،٨٨٠،٠٠٠ جنيه مقابل ٣٢١،٤٨٩،٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٤٩،٣٩١،٠٠٠ جنيه بفائض عن المصروفات قدره ٦٩،٨٦٩،١٠٠ جنيه خصص للمساهمة فى تمويل الميزانية الانتاجية مقابل مبلغ ٢٧،٦٨٩،٠٠٠ جنيه خصصت للمساهمة فى تمويل الميزانية الانتاجية فى السنة المالية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ .

أما بالنسبة لميزانية الاقليم الشمالى فقد حرصت الحكومة عند وضع تقديرات الميزانية على أن تنسجم مع المنهاج الاقتصادى الشامل للسنوات العشر حتى تحقق استثمار الطاقات الانتاجية واستخدامها على أحسن وجه وتؤمن تنسيق الفعاليات الاقتصادية وذلك للتوصل إلى مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات ، ولنشر الازدهار والرخاء فى البلاد ، وأنها فى ذلك انما تتابع أيضا السير بخطوات حثيثه نحو تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

ولقد ازدادت النفقات العامة فى الأقليم الشمالى من ٤٨٠ مليون ليرة كمتوسط سنوى للسنتين السابقتين للوحدة إلى ٥٦٥ مليون ليرة كمتوسط سنوى للسنتين التاليتين للوحدة وأنها قدرت فى السنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ بما يزيد على ٨٢٣ مليون ليرة سورية وتعبر هذه الزيادة عن التوسع المستمر فى الاستثمار العام فى مشروعات التنمية الاقتصادية لأنها الركن الأساسى

فى بناء الاقتصاد القومى الجديد والعمل فى نفس الوقت على نشر الخدمات الأساسية فى شتى أنحاء البلاد .

وعمدت الحكومة إلى تحقيق التكامل بين المشروعات الانمائية بصورة جعلتها منسجمة . وحرصت الميزانية بوجه خاص على تحقيق الأهداف التالية :

١ — ضمان الاستقرار الاقتصادى بالبلاد عن طريق التوسع فى الانفاق العام فى الميزانيات العامة والانمائية الخاصة وذلك حتى يمكن للاقليم التغلب على الآثار الانكماشية التى كان يمكن أن تحدث بسبب نقص المحصولات وقلة الأمطار .

٢ — الاهتمام بمشروعات الرى وخفض الاعتمادات الكبيرة لها حتى يمكن للاقليم أن يتفادى إلى حد كبير التقلبات الاقتصادية التى قد تنشأ عن تغير معدل الأمطار من عام إلى آخر .

٣ — الإهتمام بمشروعات المواصلات باعتبارها دعامة أساسية من دعامات النهضة الإقتصادية فى البلاد التى تساعد على سرعة نقل المحاصيل من مناطق الإنتاج إلى موانى التصدير والتى تساعد على خفض تكاليف النقل خفضا يؤدى إلى ارتفاع أسعار المحاصيل فى مناطق الإنتاج ويعود على المنتجين بالخير العميم .

٤ — الاهتمام بنشر الملكية الصغيرة لرفع مستوى المزارع والاستقرار الاجتماعى والسياسى .

٥ — الاهتمام بنشر الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وبالتوسع فى المرافق العامة والمبانى السكنية على أوسع نطاق .

ولقد اتجهت النفقات العامة بعد الوحدة إلى النواحى الإنتاجية

والاستثمارية والاجتماعية بعد أن كان معظمها يستنفد فى النواحى الاستهلاكية غير المنتجة وزادت أرقامها إلى مايقرب من ضعف ما كانت عليه قبل الوحدة .

فلقد بلغت المصروفات المعتمدة فى الميزانية العادية فى السنتين السابقتين للوحدة ٧٩٩,٥ مليون ليره سوريه فإذا اضيف إليها مبلغ ٦٦ مليون يره وهو صافى الفرق بين المصروفات الفعلية للميزانيات الملحقة والمستقلة وبين الإعانات الحكومية الممنوحة ومبلغ ٩٣,٩ مليون ليرة الذى يمثل مصروفات الميزانية الانمائية لكان الإجمالى للنفقات العامة للسنتين السابقتين للوحدة ٩٦١,٤ مليون ليرة أى بمتوسط ٤٨٠,٧ مليون ليرة فى العام الواحد .

أما المصروفات المعتمدة فى السنتين التاليتين للوحدة فقد بلغت ٩٥٤,٤ مليون ليرة فإذا أضيف إليها مبلغ ٢٧,٨ مليون ليرة وهى صافى الفرق بين المصروفات الفعلية للميزانيات الملحقة والمستقلة وبين الإعانات الحكومية الممنوحة لها ومبلغ ٣١,٧ مليون ليرة الذى يمثل مصروفات الميزانية الانمائية يكون إجمالى النفقات العامة للسنتين التاليتين للوحدة ١٣١١,٤ مليون ليرة أى بمتوسط ٦٥٥,٧ مليون ليرة فى العام الواحد .

وقد تضمنت الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٠ / ١٩٦١ اعتمادات وفيرة لدعم القطاعين الصناعى والزراعى اللذين هما عماد الثروة فى البلاد فخصت وزارتى الزراعة والاصلاح الزراعى بما يكفى لتحقيق مشاريعهما الهامة فى تنمية الثروة الحيوانية والزراعية بما يريد فى مستوى الانتاج . كما خصت وزارة الصناعة باعتمادات كافية لدفع عجلة التصنيع بأسرع مايمكن .

وخصت الميزانية وزارة التربية والتعليم والجامعة ووزاة الثقافة والإرشاد ومجالس رعاية الشباب والعلوم والفنون باعتمادات تكفل حسن إرشاد الشعب وتثقيفه وتهيئة السبل اللازمة لرفع مستواه الفكرى .
وخصت وزارة الصحة ووزارة الشئون البلدية والقروية باعتمادات كافية لتجهيز وإنشاء المستشفيات وتوفير مياة الشرب النقية للقرى والمدن .

التجارة العربية

التكتل الاقتصادى — تنسيق السياسة الاقتصادية — تخفيض الحواجز الجمركية — الوحدة الاقتصادية — اتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت — التوسع فى التجارة الخارجية .

إن الاتجاه الحالى إلى دعم العلاقات الاقتصادية العربية لم يعد فى الواقع مجرد مسايرة للدوافع القومية لتوحيد الصف العربى فحسب . بل أصبح ذلك الاتجاه ضرورة ماسة لمواجهة التكتلات القائمة بين دول الغرب والشرق على وجه سواء فى عصرنا الحاضر ، وهى التكتلات التى تزيد من قوة دولها الأعضاء وتقلل من المنافسة الضارة فيما بينها . وتوحد اتجاهاتها الخارجية نحو الدول الأخرى مما يحقق لهذه الدول المتكتلة مزايا اقتصادية عديدة لا يستهان بها ويجعل تقوية ودعم صرح الاقتصاد العربى بالتالى ضرورة قصوى .

والواقع أن التكتل الاقتصادى اتجاه يسير فيه العالم لما للتكتلات من فوائد اقتصادية متبادلة تعود على الدول المشتركة فيها ، فما بالنا ببلاد تربطها إلى جانب هذه الاعتبارات الاقتصادية البحتة ، أواصر قومية وروابط عربية ؟ . . . إن التعاون الاقتصادى بينها أدعى وألزم .

وقد نجحت الدول العربية حتى الآن فى إجراء تخفيضات كبيرة فى الرسوم الجمركية على السلع العربية المتبادلة ، وفى إتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء سوق عربية مشتركة تزول فيها تدريجيا الرسوم الجمركية على البضائع المنتجة داخلها ، وتتنقل فيها المنتجات العربية بحرية تامة دون رسوم بين أجزائها المختلفة . كما أنه من الخطوات المرحب بها أيضا إتمام مشروع إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادى ، وزيادة رأسمالها ، وذلك لاستثمار الأموال الفائضة فى الدول العربية لصالح الاقتصاد العربى .

وتسير الدول العربية قدما نحو تنسيق السياسة الاقتصادية بينها فى

مختلف القطاعات مما سيعود بكل الخير على شعوبها . ولا شك أن اجتماعات المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية والمجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية ومؤتمرات الغرف التجارية العربية لما يزيد التعاون العربى فى الحقل الاقتصادى ويساعد فى تنمية موارد الأمة العربية .

وهذه الاتجاهات المباركة أوصى بها مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فى دوراته الأخيرة . وقطعت الدول العربية شوطا كبيراً فى تنفيذها منذ الدورة الاخيرة فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٥٨ .

وللدلالة على مقدار الازدهار التجارى الذى يترتب على تخفيض الحواجز الجركية نود أن نشير على سبيل المثال إلى الطفرة الكبيرة التى حدثت فى التبادل التجارى بين الاقليمين السورى والمصرى منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وإلغاء تراخيص الاستيراد والرسوم الجركية على معظم السلع المتبادلة بينهما .

فقد إزداد حجم التجارة بين الاقليمين فى الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٥٩ إلى ما قيمته ١٠,٣ مليون جنيه وهو ما يعادل تقريباً عشرة أمثال متوسط التبادل التجارى بين الاقليمين فى العشر سنوات السابقة على قيام الوحدة . وقد تم هذا النشاط الكبير فى التبادل التجارى بين الاقليمين فى الوقت الذى احتفظ فيه كل اقليم بحجم صادراته إلى الدول الاجنبية بل وتمكن من زيادتها .

ولم تكن هذه الطفرة التجارية الكبيرة نتيجة لاحلال أحد الاقليمين محل الدول الاجنبية فى التجارة الخارجية لكل منهما بل كانت نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادى الاجمالى فى كل من الاقليمين واستخدام القوى الانتاجية الموجودة فيهما استخداما متزايداً .

ولقد كان لقيام التعاون بين الدول العربية فى كافة الميادين أكبر الاثر فى دفع حركة الاصلاح الاقتصادى فى الشرق الاوسط نتيجة لما كانت تحققه المؤتمرات المختلفة من تبادل وجهات النظر والاستفادة فى اقليم معين بما يحققه اقليم آخر فى شتى النواحى الاقتصادية عن طريق الخبرة المكتسبة التى قد تتيحها الظروف لهذا الاقليم .

ومن أهم التكتلات الاقتصادية الخارجية التى تهدد الاقتصاد العربى السوق الأوربية المشتركة .

وقد رأت الجمهورية العربية المتحدة منذ البداية الخطر الذى يهدد تجارتها وتجارة سواها من البلاد العربية من قيام هذه التكتلات ، إذ أن قيام السوق ربما يؤدى إلى نقص ماتصدره هذه البلاد إلى دول السوق وخاصة من الحاصلات الزراعية والمواد الأولية .

وقد اتضحت الرغبة الصادقة للجمهورية العربية مع شقيقاتها العربية فى تحقيق الوحدة الإقتصادية ومقاومة أخطار تلك التكتلات فى الدورات المتتابعة لمؤتمر الغرف التجارية العربية .

ففى دورة نوفمبر ١٩٥٧ نودى بإنشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة خطر السوق الأوربية . وفى الدورة الثامنة فى ديسمبر ١٩٥٨ تأكد هذا النداء ورؤى أن الحاجة تدعو إلى تعجيل إجراءات توقيع وإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، كما تم فى هاتين الدورتين التوصية بتوسيع نطاق تعامل البلاد العربية مع بلاد افريقيا وآسيا وتنظيم التعاون الاقتصادى العربى — الآفروسيوى .

ولا شك أن السوق أو الوحدة الاقتصادية إنما تعنى زيادة التبادل

التجارى وتنمية وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى . لذلك اضحت الحاجة ماسة لكى تعمل الجمهورية العربية وسائر البلاد العربية على زيادة وتنمية التبادل التجارى فيما بينها ، وفى أرقام هذا التبادل قرائن على هذه الحاجة ، لأن الملاحظ خلال السنوات الماضية أن نصيب مجموع البلاد العربية فى صادرات وواردات كل بلد عربى مازال ضئيلا .

والواقع أن الجمهورية العربية المتحدة وأغلب البلاد العربية كانت ولاتزال مدفوعة بالرغبة فى حماية انتاجها الداخلى وفى تعجيل التنمية الاقتصادية فيها فطبقت على الاستيراد من الخارج سياسة الحماية والتقييد .

وقد حاولت جامعة الدول العربية التخفيف من القيود القائمة بالنسبة للتبادل التجارى العربى ، فعقدت فى سنة ١٩٥٣ بين دولها فى هذا الشأن الاتفاقيتين اللتين ارتبطت بهما الجمهورية العربية مع دول الجامعة ، وأولهما اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ، والثانية اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال .

وتستهدف الاتفاقية الأولى قيام تعاون اقتصادى عربى عن طريق تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وذلك بتقرير بعض الاعفاءات والتخفيضات فى نطاق الرسوم الجمركية بين البلاد العربية وتعامل هذه البلاد على أساس المعاملة التفضيلية بالنسبة لإجازات الاستيراد والتصدير وألزمت الاتفاقية الثانية كل دولة عضو بتسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلاد المتعاقدة ومنح هذه المدفوعات أقصى مايمكن من التفضيل مع خضوع معاملات الدول الأعضاء لقيود الرقابة على الصرف .

ولم تكتف الجمهورية العربية المتحدة بارتباطها بالاتفاقيات

الاقتصادية التى عقدتها جامعة الدول العربية بل أنها عملت ولا تزال تعمل على عقد اتفاقات ثنائية مباشرة للتجارة والدفع مع أغلب البلاد العربية وقد تم عقد هذه الاتفاقيات بين الجمهورية العربية المتحدة وكل من المملكة العربية السعودية ، والمملكة الليبية المتحدة ، والعراق ولبنان ، وتونس ، والمملكة المغربية ، وتم عقد الاتفاق التجارى بين الجمهورية العربية والسودان .

وكان الهدف الذى تسعى إليه الجمهورية العربية المتحدة من هذه الاتفاقات جميعها هو تنمية وزيادة التبادل التجارى مع مختلف البلاد العربية وتذليل ما يعترض سبيل هذا التبادل من عقبات ، كما تم فى هذه الاتفاقيات منح كثير من السلع المتبادلة تفضيلات جمركية قد تصل إلى حد الاعفاء من الرسوم الجمركية ، وذلك تمهيدا لرفع الحواجز الجمركية بين الجمهورية العربية المتحدة وسائر البلاد العربية .

والمطلع على أرقام التبادل التجارى يلاحظ خلال السنوات الماضية اضطراد التوسع فى التجارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة مع البلاد العربية وزيادة حصتها بالنسبة لمجموع تجارة الجمهورية العربية المتحدة مع بلاد العالم . ففى سنة ١٩٥٢ كانت صادرات الجمهورية العربية إلى الدول العربية إلى مجموع صادرات العالم ٤,٣٦٪ ثم زادت هذه النسبة عام ١٩٥٧ إلى ١١,١٥٪

أما بالنسبة لحصة واردات الجمهورية العربية من الدول العربية إلى مجموع واردات الجمهورية من دول العالم فقد كانت ٦,٠٢٪ فى سنة ١٩٥٢ ووصلت إلى ٩,٧٨٪ فى سنة ١٩٥٧

الفهـــرس

إهـــداء ٣
الطريق إلى الوحـدة ٥
هـــذا الكتاب ٩
الصـفات المشـــتركة ١٥
الاقتصاد العربى بعدالحرب ٢٥
التوجيـــه الإقتصـــادى ٣٧
الجمهورية العربية المتحـدة ٤٣
أوجـه الشـبه والخلاف ٥٧
الـــذهب الأســـوه ٦٧
قنـــال العـــــرب ٧٥
صـناعة الحديد والصـلب ٨١
الســـد العـــالى ٨٧
الميزانيـة الإنتـاجية ١٠٩
التجـــارة العربيـــة ١٢١

المؤلف ... والكتاب

- المؤلف خريج معهد العلوم السياسية بجامعة باريس .
- انتخب عضواً باللجنة التنفيذية للاتحاد القومى بمصر الجديدة .
- حائز على جائزة التفوق فى مهرجان الأدب عام ١٩٥٠ من وزارة المعارف المصرية .
- عضو بالاتحاد العالمى للصحفيين .
- أوفده المؤتمر الإسلامى – عقب العدوان الثلاثى – إلى الدول العربية والإسلامية لينقل إلى شعوبها صورة العدوان الغاشم .
- زار جميع البلاد العربية ومعظم دول أوربا .
- مؤلفاته : التعليم فى مراكش فى ظل الحماية الفرنسية (باريس ١٩٥٦) ، فرنسا الطاغية (القاهرة ١٩٥٧) ، المسلمون فى روسيا (بيروت ١٩٥٨) ، حقيقة بورقيبه (القاهرة ١٩٥٩) .
- هذا الكتاب يبين معالم التخلف الاقتصادى فى الدول العربية ، ويعالج فكرة الوحدة الاقتصادية ، ويرسم صورة مشرقة لمستقبل الاقتصاد العربى .